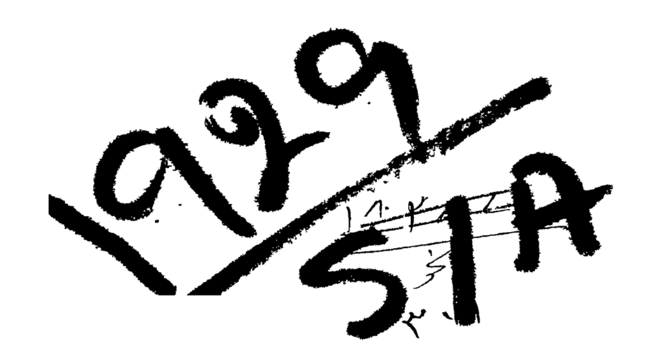


هذا كتاب شرح جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد فهذه
فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن
الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتاسف
وسميتها بالفوائد الضيائية لان هذا الجمع والتاليف كان لعلة الغائية نفعه الله بها و
سائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان
الشيخ عليه ما عليه لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزءا منها
هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به
على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه
بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها
جزء من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قدمها على الكلام
مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد
عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيرهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا
يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كلمة كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب

يا دل ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها
على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة وحكما مهملا كان
او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ الحقيقي كزيد في ضرب زيد والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان
لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض
الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في
اللفظ فلا حاجة الى قيد زائد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة
والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم
معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق
الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل
اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى
اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه
تخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض
التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الآخر فكيف يصدق عليه تعريف الوضع

لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد هو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا
هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة
والخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس
هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى
ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع
على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في
ابراز احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا ولعل النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع
على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه ان لم يساعده رسم الخط
فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته
ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان و
هذا القيد كاف لصحة الحالية المقدرة وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة و
اعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا
يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب مما
اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد

بالوضع مثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له انه واحد وبقي مثل الرجل وقائمة

وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فاخرجه بقيد الافراد ولو لم

يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون

الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة

الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون

بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع

كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي

اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة

لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن

في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الكلمة عليه بنفسها من

غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى

في نفسها بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها

بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد كل قسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل

على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء

الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان

عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها

اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة

ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة

القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم

ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام

ماخوذ من السمو وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو

ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي

وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد

منها اي من ثلاث الاقسام وذلك لانه قد علم من وجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على

معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه

مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد

الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عنهما بعدم الاستقلال

في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز

عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده

مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولقد تشدد المصنف

حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل منها ثم صرح

بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا

كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي

يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة

من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين

الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب

فائدة تامة فقولنا لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية

وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية

مثل ضربت زيدا وضرب زيد وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد

منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة

تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف

مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم الاب دخل فيه ايضا مثل جسق مهمل و ديز مقلوب زيد مع ان المسند
اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضرب
زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من
كلمتين اسند احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب فقط والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام و
الجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فخرج بقيد
الجملة على الجملة الخبرية الواقعة خبرا او وصفا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان
المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون الكلام عند المص ايضا اخص
من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند و
الاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به وفي بعض النسخ او في فعل واسم
فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة ثلاثة منها من جنس و
اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلاثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم وحرف وفعل
وحرف وقد تبين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف
والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود
وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان
مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف
والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى

اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا
قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء
مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد
بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا
يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان
يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي و
لفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات وآلات
لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا
تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل منهما ان يكون
ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك جزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل
على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله
بالمفهومية بكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها الاستقلاله بالمفهومية ثم رجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة

عليه

عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على
طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تعينها على صحة ارادة كلا المعنيين لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو
ارجاع الضمير الى المعنى لكن مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا
جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا
حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في
مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم
هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد نفسها لا في
غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه
التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا بمعنى احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل احترز
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن
اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول يدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد
يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة
مصدر قوقا او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظروف والجار
والمجرور نحو امامك وبدار وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على الازمنة الثلاثة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناهما به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال

والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا

في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة

المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر

بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها

وبمن التبعيضية على ان ما ذكره هنا بعضها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به

ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان

او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو

قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله ليس من امبر امصيام

في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما

ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر

الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة

وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول التعريف

بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف

لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة

لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات

وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر

بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية

ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم

فينبغي ان يدخل بالاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية

فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما لا يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد

عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر

الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاصها عدا التنوين الترنم به

قال ان عابد الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضي قال

لان حرف الجر شرعية صوته والمضاف معناه ولو كان

مقدرا الكان في مثل غلام زيد ذكره كغلام لزيد فيعني كون الثاني

مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو المجاز

ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على دخول لا
على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا تاويل بالمصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف
الجر مطلقا يختص بالاسم انما قيدناها بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب
ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا
وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذي يشبه المبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي
ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في [illegible] قائم وهؤلاء في قولك [illegible] قام
وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد
عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عنده المعرب الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو
الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كما يجيء في بابه ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في

من كونها مبنية او مبنية واقسام كلمة من العرب والمبنى من لم يعرف بهذه الاحوال بالسماع من العرب لان من

المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المصنف مع وجود الصلاحية حصول استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد لذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا مطابقا في كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف ولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف ولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف رحمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب اما بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف وصفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير او دالا اختلافا لفظا كما في قولك جائني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جائني

فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتي نقلبت ليا الفا فصار الاعراب

تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه

لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين

مثنا او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في احمد حقيقة بل حكما

فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية

والجمع واخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت

لا يتحقق الاختلاف في اخر المعرب لاختلاف العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير

المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك

حدث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر ولو

لم يتخلل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم نذكرها ههنا فليكن

هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غايته لا مر ان هذا الحكم لا يكون من خواص مشابه الاعراب

(ما) اي حركة او حرف (اختلف اخره) اي اخر المعرب من حيث هو معرب تا وصفه به ي

بتلك الحركة والحرف حين يراد بما الموصولة الحركة والحرف (به) اي بسبب العامل والمقتضي لو

ابقيت عمومها اخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب

والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لا نه معرب

على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل

من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف

اراد ان ينبه على فايدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة

عليه كانه اراد بهذا المعنى حيث قال هذا من تمام الحد لا انه خارج عن الحد واللام في

ليدل متعلق بانه خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه يبعد

عن الفهم غاية البعد اللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره ليدل الاختلاف وما به

الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

عليه اى على المعرب متعلق بالمعتورة على تضمين مثل الورود والاستيلاء يقال اعتور الشيء وتعاورو اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان تلك المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة ضمنا وبه غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية ومن عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة تختص بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتداء والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه اذ كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر جعل له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضي اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب فهو جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد

فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل
النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر
علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد
ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فالاعراب فيهما بالحركات الثلث في احوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واخره
بمعنى المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع
على وتيرة الاصل الذي هو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل
جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا
فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها
وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية ونوك وذو جوف واوي لام صحيح اذ
اصله نوه وذو مال بمعنى صاحب مال فيه معرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف الى الاسم
الظاهر دون الكناية لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واعراب هذه الاسماء الستة
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرتها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع

منها معرب باعراب التثنية والجمع انما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها
اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت
باخ فينبغي ان يكون مضافا ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها
كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها
الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة
كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المتعددة
بم الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما الحق
به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر
وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية
لان اخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر اثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف
رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا
وجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها

نظايرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة ولا
لصح اطلاق عشرين على ثلثين لان ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة
لانها ثلاثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على
معان معتبرة لا يتعين في الجموع فاعرابها بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح
للاعراب هو علامة التثنية والجمع فيناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما
جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجموع
فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها
بقي المجموع بلا اعراب لو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا
الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان والواو علامة
الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابه
بالياء حالتي النصب والجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع
لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة
والحروف وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان تقسيم الاعراب اللفظي والتقديري
اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق لما كان التقديري اشار اليه اولا ثم بين ان
اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر
الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف
المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم

نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فما ذهب اليه
بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب ثابت في جميع الاحوال لا
مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في اسم لكنه
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي
في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون با
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث
في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الا
الملفوظ به فيما عداه يعني في ما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر تفصيل
المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب

فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة
واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين
بان تؤثر وحدها تأثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف تأنيث معرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطفها بين الجملتين
من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل و
هذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها
زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا
يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا عبر عنهما بالالف
والنون الزائدتين لو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف
لفهم زيادتهما جميعا هذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في
وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور
التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحد او القول بانها
تسعة تقريبي لان للاقوال في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال
بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة و
مساجد مثال للجمع ومعد يكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن
الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة

تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المضمامة علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن وانزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله

صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا ... صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا

واما الثاني فكقوله

اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

فانه لو فتح نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله

سَلَامٌ عَلَى خَيْرِ الْاَنَامِ وَسَيِّدٍ ... حَبِيبِ اِلٰهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ
بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ ... عَطُوفٍ رَؤُفٍ مَنْ يُسَمّٰى بِاَحْمَدٍ

فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر

الابيات لدال المكسورة او للتناسب اى يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه

وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد

الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليتناسب المنصرف الذى يليه

اعنى اغلالا فى قوله سلاسلا واغلالا الامثال المجموع غير المنصرف الذى صرف المنصرف

الذى صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامها اى العلة الواحدة التى تقوم مقام

العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما

احديهما الجمع البالغ غاية صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلاب واو

وانا عيم وحكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد مصابيح

وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة

اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال

فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت للفرق بين المذكر والمونث

فلو عرض اللزوم لها بعارض كالعلمية مثلا لم يفوتوه اللزوم الوضعى فالعدل مصدر مبنى

للمفعول اى كون الاسم معدولا اى خروجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية

اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة

المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها و

ان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع فى الصورة

فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان

المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى

مغايرة للاولى فلا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت

الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها

مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل انوس وانيب من الجموع الشاذة ليست

مخرجيه عما هو القياس فيهما اعني قواسا واينيا بابل انما جمع القوس واللباب ابتداء على اقوس

وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس

وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان

المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود هنهنا تميز العدل عن سائر العلل

لا عن كل ما عداه بحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فيحتاج في تصحيح

هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث

ومثلث وجمع وعمر واخر غير منصرف لم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية

احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل واعتبروه فيها الا انهم تنبهوا

للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد

في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه

عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق العدل بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد

دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها

لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل

الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار

اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا

معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على

اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ

ايضا مكررا كما في جائني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا

الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف

والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية

العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارهما في ما وضعا

له واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم

ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او بكلمة من وحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن
الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين والبناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي
وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث
اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات
فاصلها اما جمع او جماعى وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها تحقق العدل
فاحد السببين منها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب
التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى
ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانياب وقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما
كالانياب والاقواس كيف لو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه
الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديرا اي خروجا كائنا عن اصله
مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك
زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما
العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير
منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدول تقديرا واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير
ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية
والتانيث وليسا الا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء فلما

اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف

ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية و

التانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف

هذا يقال ذكر باب فطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب

منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد

من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة

فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها

الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء

كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذلك اي ذات ما اخذت

مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه

موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية

الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدود دل

لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له

في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا الاصالة

لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببيته منع الصرف ان

يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية

بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن

سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده

بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم

كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور

من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية

اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود و

وادهم حيث صار اسمين للحية الاولى للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد
وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان
هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع وضعت
لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الا
الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا
اشكال في منع صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية
على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر
على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي
خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه
الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل
بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له في سببيته منع الصرف العلمية اي علمية الاسم
المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية لها وضع ثان وكل جزء في ضمن الكلمة علمية لا ينفك عن الكلمة
التانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان
بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف في المعنوي
شرط الجواز ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره
اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة الزيادة على
الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب وتحرك الحرف الاوسط من حروف
الثلاثة مثل سقر والعجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث
المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة من الخفة التي من
شانها ان تعارض احد ثقل السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا

العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم
تاثير التانيث المعنوي على حد امور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين
فيه وزينب علما للمرأة وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين
لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم
تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر
فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم
مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف
لان التانيث المعنوي الاصلي زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها
لا تمنع الصرف وعقرب هو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا
صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه
اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي
به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون
علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى
العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية
لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا
يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية
شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان دخل التعريف التنكير اظهر من دخل العلمية

او العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب عن لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطها لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي مثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فان انصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فيما وجد مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف مثل نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلم ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من لدن اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكرون فكان كنوح الجمع وهو

سببت ثم مقام السببين شرط اي شرط قد اقيم مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي
الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة
اوسطها ساكن فهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع لانها جمعت في بعض الصور من تكسير فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما
جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن
على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط بان يكون صيغته
مصونة عن قبول التغيير فتحول بتغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او
المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع
فاره وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة
المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا
لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين
او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها
كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما فرازنة واشالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر كونه علما
للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن

الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها

كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت

لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع

هى انثى الضباع قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث

غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه على

اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما قال

فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية

غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض فى الجمعية وسراويل جواب عن سؤال

فقدّر … تقريره ان نقض على قاعدة الجمع

بحضاجر يجعل الجمع اعم من ان يكون فى الحال او فى الاصل فما تقول فى سراويل

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا فى الحال ولا فى الاصل فاجاب

بانه قد اختلف فى صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر فى موارد الاستعمال

فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل فى التفصى عنه انه اسم عجمى ليس بجمع لا

فى الحال ولا فى الاصل حمل فى منع الصرف على موازنه اى على ما يوازنه من الجموع العربية

كاناعيم ومصابيح فانه فى حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه

من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية وحكمية فبناء هذا الجواب

على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو

اسم عربى ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جمع يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا

او فرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف

قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم

جمعت سروالة على سراويل اذا صرف اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل فى الاسماء

الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه بنحو جواز اى كل جمع

منقوص على فواعل بالياء كانا او واوا او ياء كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي
الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين
عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف
للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى
ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على
صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل
الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع
صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها
هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب ثبات
الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء هذه
اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين
حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى
هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في الحالتين
كما عرفت التركيب هو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد
النجم وبصري علميته شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع
الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف

يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف لا اسيما لان الاعلام المشتملة على الا
من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل
العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير يمكن
ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعرب فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المحكية الدالة على الاسناد فلم يذكرها بها اصلا فلذلك
احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية واسنادية
او غيرهما الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من
الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما
للمزيد عليه واما مشابهتهما الالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في
اسم يعني بمعنى ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات فالو حظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس اويدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد وشرط ذلك الاسم في اعتبارهما عدم منع الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او يمتنع
التاء فيتحقق تشبيههما بالفي التانيث كعمران وكانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليتحقق
مشابهتهما الالفي التانيث على حالهما ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة

وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فينتفى مشابهتهما لالفى
التانيث على حالها ومن ثمة اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او
غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى
مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لانه فى هذا اذا كان ندمان بمعنى
النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة
ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى
سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية بالفعل بمعنى
انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضى المعلوم من
التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم
لو جعل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف هو العندم وشلم علما
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى
منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون فى اوله اى اول وزن الفعل او
اول ما كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف وحرف زايد من حروف اتين كزيادته اى مثل
زيادة حرف وحرف فى اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان على
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان
الفعل لو كان غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع
اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فانه مجرى الذاتى

اسودة للحية لا انثى لبين باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار الغلبة الاسمية العارضة فيه ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع اخر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر واحترز بذلك عما تجامع الغي التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا وامثاله اخر فانه اذا اريد به المسمى بزيد او بجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر من بيان اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد ليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة لم تأت بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون فيه اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد سببيه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فان ما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لا يبقى فيه شيء احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصحمت

بشهادة المتتبع والاستقراء فانك قد عرفت اوزان
العدل وليس شيء منها على اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف
كونه محذوفا الفعل اواول زيادة ...

بكسرتين علما لمغايرة من اوزان الفعل مع وجود العلة فيه فانه امرمن تمت يتمت

وتياسران يجي بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير

محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا

كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل

محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج

الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما

العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على

قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المذكور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه

ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة

الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد

بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله

ويخرج عنه نعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى

الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك نعل التفضيل المجرد عن التفضيلية

فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان

معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا

للصفة الاصلية بعد التنكير اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية

بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله

غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان

قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف بل الباعث على اعتبارها امتناع تسوية

وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي

فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد و

ومناهض

وبياض ففيهما شبهة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد
زالت بالعلمية في العلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية الاصلية والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير
احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد ان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف
او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم صرفه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع
الى الاصل الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا لان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين

وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط

التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر في حالة وسقط التنوين لامتناعه من الصرف وبعضهم

من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا

معا او زالت احديهما كان منصرفا وبنا ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت

العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما

وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف

به المضاف غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم

وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات

للذكور من الخيل والبغال وجمال سبحلات اي ضخام وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الذي

عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون الماهية دون الافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم

الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها

ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى

الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص الرفع

بما عدا الرفع المحلي وهو سيجيء مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء

منه اي من المرفوع وما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات

عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا

وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم

بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه

لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم

اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل

وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر

التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول نحو اسم الفاعل

والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول واسم الفعل واسم التفضيل والظرف تقدم
اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب فانه مما
اسند اليه الفعل لان لا اسناد الى ضميره شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
تقدمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت
قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه
به اي اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به اي بالفاعل وطريق قيامه به ان يكون
على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله
داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام
زيد مثال لما اسند اليه الفعل وضل ابوه في زيد قائم ابوه فهو مثال لما اسند
اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلي المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما
هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لان الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما
في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب
عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير
يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي دل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى

الإعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظاً فيهما أي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحاً وفي ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة أيضاً والقرينة
أي الأمر الدال عليهما لا بالوضع إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه فلا
يرد أن ذكر الإعراب مستغنى عنه إذ القرينة شاملة له وهي إما لفظية نحو ضرب موسى حبلى
أو معنوية نحو أكل الكمثرى يحيى أو كان الفاعل مضمراً متصلاً بالفعل بارزاً كضربت
زيداً أو مستكناً كزيد ضرب غلامه بشرط أن يكون المفعول متأخراً عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيداً ضربت أو وقع مفعوله أي مفعول الفاعل بعد إلا بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد إلا عمراً أو بعد معناها نحو إنما ضرب
زيد عمراً وجب تقديمه أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور أما في
صورة انتفاء الإعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس وأما في صورة كون الفاعل ضميراً
متصلاً فلمنافاة الاتصال الانفصال وأما في صورة وقوع المفعول بعد إلا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فإن المفهوم من
قولك ما ضرب زيد إلا عمراً انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص
آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمراً إلا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن
يكون زيد ضارباً لشخص آخر فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب معنى الحصر المطلوب وإنما قلنا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لأنه لو تقدم المفعول على الفاعل مع إلا نحو
ما ضرب إلا عمراً زيد فالظاهر أن معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو إذ الحصر إنما هو فيما يلي إلا
فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لأنه من قبيل قصر الصفة
على شيء قبل تمامها وإنما قلنا الظاهر أن معناه كذا لاحتمال أن يكون معناه ما ضرب أحد أحداً
إلا عمراً زيد فيفيد انحصار كل منهما في الآخر وهو أيضاً خلاف المقصود وأما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى إلا فلأن الحصر ههنا في الجزء الأخير فلو أخر الفاعل
انقلب المعنى قطعاً وإذا اتصل به أي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيداً غلامه أو وقع

اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا
زيد فائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب
عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره
غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في
صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب اما في صورة كون
المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا
اي حذفا جوازا في مثل قولك زيد اي فيما اذا كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا
عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد
بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر توجب حذف الجملة وتقدير الفعل
يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد على البناء للمفعول برفع يزيد
على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة
الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخرا لبيت ومختبط مما تطيح الطوائح
المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على
غير القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا
من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله ليتوسل به الى تحصيل المال
لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على التعيين

وجوباً اى حذفاً واجباً فى مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع
حذف الفعل ثم فسّر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً بل
صار حشواً بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون الحذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوباً وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما
وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغنٍ عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعاً بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل
معاً دون الفاعل وحده فى مثل نعم جواباً لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة
الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى
مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم [...] وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان
يقال نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان لان التنازع يجرى فى غير الفعل ايضاً نحو زيد معطٍ ومكرم عمرواً وبكر كريم
وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
فى اكثر من فعلين اقتصاراً على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهراً اى اسماً ظاهراً واقعاً بعدهما
اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى
فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه بحيث يكون هو
مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما على البدل فخرج تنازعهما فى الضمير المتصل
لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثانى فهو مع كونه متصلاً بالفعل الثانى
لا يجوز ان يكون معمولاً للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا ففيه تنازع لكنه لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اعمال الاول عند
البصريين والثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الاول لانه حينئذ لا يصح ... ولا بد
لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمفعول بتمامه والمراد المعنى بالتنازع ههنا ما يكون

طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل

فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فعلان معاً واما على مذهب

غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون

اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلاً له فيكونا

متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان

يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية

مثل ضربت واكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين

احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين

في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرواً وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو جامع

القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك

الاسم الظاهر بعينه لا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم

الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون في

تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك

لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه

اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور

على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً واكرمني واكرمت زيداً واكرمني وضربت زيداً و

ضربني واكرمت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً فيختار النحاة البصريون

اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول

اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان

اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار لاكثر استعماله

اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير

للزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده

خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين ضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي

وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمهما الزيدان ولا يلزم محذور

وقيل روي عنه تشريك الفاعلين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخر الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وهذا غير مشهور عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعلا لضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار دون الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث عملت حسبني في الزيدان فاعلا له ومنطلقا

مفعولين واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه

لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول لو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه

لا يتصور تنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا الا على اتصافه ما بالانطلاق

من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول

يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون

على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب

قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال

فاعمل الاول في رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء

العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب

المص عن طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي

من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال

لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي

لكل منهما وذلك لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على

احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا

اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت الثاني اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل

وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني لو انا اسعى لادنى معيشة لا

يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت اسعى له مفعول ما لم يسم فاعله

اي مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل

المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول

حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق

به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه وشرطه اي شرط

مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير

صيغة الفعل الى فعل اى الماضي المجهول ويفعل اى المضارع المجهول فيهما واول مثل
انفعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع
موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اي حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه
كذا اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول
معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له
اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب
مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف
زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل اي مقام الفاعل مثلها
فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول
به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى

الفاعل به بالمسند الثاني لانه غلط اي خطأ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب تقديم المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا

ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا لزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدهما نحو اقائم زيد احترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران اي كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور واحدها اقائمان الزيدان يتعين فيها ان يكون الزيدان

مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه ثانيها اقائم الزيدان ويتعين فيه ان يكون الزيدان

فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد

اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في

يضرب ابوه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به ای ما يوقع به

الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة

المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد

بالمسند به المسند الى المبتدأ او يجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا

واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند

الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما

عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال اخرون كل واحد من

المبتدأ والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ

اى ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه ان لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر

حال من احوالها والذات متقدم على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم

لفظا جاز قولهم في داره زيد اذ صح كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة لاصالته

التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير

فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل

فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم

على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه

التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك

فان العبد متناول المؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره

ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل التعيين

عن تعيينه

موصوفة نكانما قال اي بل الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص

بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه ما

وقعت في خبر النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الا

بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل

قولهم شر اهر ذا ناب تخصيصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع

ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما

عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم

عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام و

اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان بمجيء حبيب مثلا وقد

يكون شرا كما اذا كان بمجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشام به فيكون شرا البتة

فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر

حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وفي هذا مثل يضرب لوجه توي اذا ذكر

العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل تخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان

ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك

سلام عليك تخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل

الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك فهذا هو

المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكر

من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى

هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول

اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مخصصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة

داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية

مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية

كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين وغيره كاللام
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ
في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير المقام قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان ومكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر
فيه الفعل يصير جملة بتعلقه بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في
المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب تقديمه كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب
تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو
الاستفهام لان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى
الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في
اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون
فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام
ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر
وهذا الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في صورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل

اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام وقائم او مثل قام زيد التبس هذا المبتدأ بالفاعل وبالبدل

عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما

الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ

به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية

الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء

كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام

كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف

فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر

مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واخر زيد عن خبره لان

اين بواسطة لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر

بتقديمه مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ

مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقى المبتدأ

نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمنع

معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو وعلى الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ

راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها

زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر

هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان

المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان

المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لا مكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل

عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب

اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير

العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة
خبر واحد اي مز في هذه الصورة ترك العطف اولى و نظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز
العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد
بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا التعدد بالعطف ليس بخبر
بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار
عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه
نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في خبره ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا
قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه اما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله
فيه بل يجب عدمه ذلك اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف بها والنكرة الموصوفة بها اي باحد
وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي
في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فنحو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم
الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره على ما مر مانعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت
ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي

يا ليتني وفي الدار رجله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه

تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل

لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام لبيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قبل

سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع عنه

لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم

كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص

المكسورة بالالحاق قيل بعضهم لك الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد

بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم

منع ان المكسورة عن دخول الفاء على خبرها ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن

عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم

قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية وعقلية

جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد

اي هو اهل الحمد انما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم

او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك القصد يجب حذفه ايضا عنده من الا في نعم الرجل

زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتداء المحذوف

في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله

بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل

تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما

اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف

الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير ان قد شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في

قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا

السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وغير ساد مسده اي فقيم وتفجره

السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم

في موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها

المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء

لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة

والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله

ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت

الناس كلهم عبيدي هذا على مذهب البصريين قال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر

اى لولا وجد زيد قال الفراء لولا هي الرافعة الاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا

صريحا او مأولا به منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى

ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي

زيدا قائما او قائمين ان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير

قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات

الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف

لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام

الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في

هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره

نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل

اولي ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ثم حذف ذي الحال

مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيدا اى ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدأ

والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون

مستريحين من تلك التكلفات البعيدة قال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما

من متعلقات المبتدأ فيلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود

عومه

عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سد مسد الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التى بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول احدى هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراث اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هى يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسمها هذه الحروف يلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف لا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المطلق فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مؤول بقائم مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف امره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا

اذا علم ان المراد ان مرة كامرة بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم
من ذلك ان كلما يصلح ان يكون خبر المبتدا يصلح ان يقع خبر الباب حتى يرد انه يجوز
ان يقال ابن زيد من ابوك ولا يجوز ان يقال لا ابن زيد او من ذا بالك الا في تقديمه اي ليس مرة
كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا
وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي
الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس مرة كامر خبر المبتدا في تقديمه الا
اذا كان ظرفا فان حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي
وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس اذا قلت لا رجل قائم فقد نفيت
القيام عن الرجل لا نفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان
وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
في خبر ان فلا يرد نحو يضرب لا رجل يضرب ابوه ونحو لا غلام رجل ظريف بما علم من المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال كون الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان
غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد
الا ظرف ظريف لا حال لان لا نظر لا انتفية بالظرف نحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب
بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه
حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا
اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم
واجب لا انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا

قائم على الصفة والخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ

والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد

دخولهما خرج به خبر اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم

مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة

بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل

ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة

اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل

لنقصان مشابهتها بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا

لنفي الحال فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه لو كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع

ما لم يتكرر ولا تكرار ... اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون

مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات فالمراد

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف

والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب ومما اشتمل

على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده

بالباء او في ومع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول

عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به وفيه ومعه وله وهو اي المفعول

المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان

يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسما وشرف شرفا وانما زيد لفظ

الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها

اما ثم لو كان التاديب غير الضرب كما اذا كان ... في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت عصام

مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا ويخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد بان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معنا بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا خرج به مثل كراهتي في نحو كرهتك كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهته كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهتك كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس في الفعل اشتمال عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد انطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اي اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي من بابه وجلست جلوسا وانبت الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت

قوله في نحو كرهت كراهتي تعريض بالفاضل الرضي حيث

نحو ما خير مقدم بخبر اسم تفضيل او مصدر شبه باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان الاسم

التفضيل له حكم ما اضيف اليه وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع

لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة

اي خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف

والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا

فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف

سماعا فيل عليه فذا لو احمد الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم

بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام

نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا

قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة

منها اي من هذه المواضع ما اي موضع وقع اي المفعول المطلق فيه مثبتا اي اريد اثباته

لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول

المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم

وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما

وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد

لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه

خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع

بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد

اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها

على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما شبه

به فعله والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي و

زيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل

الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون

جملة متقدمة عليه والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه

المطلوب منه وبتفصيله الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد

اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض

المطلوب من شد الوثاق اما المن والفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله

فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد اما تفدون فداء ومنها اى من تلك

المواضع ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه كان يشبه به امر اخر واحترز

به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لا يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من

افعال الجوارح واحترز عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح

بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه

بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار

وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت

بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت

صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر

وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول

المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به

فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امراة مات ولدها ومنها اى من

تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه

الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا

وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما

يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو بالاعتبار ومنها اى من تلك المواضع ما اى موضع وقع

قوله لان الزهد ليس من افعال الجوارح فيه تعرض بالفاضل الرضى حيث قال وينبغى ان يضم الى التعريف شرط اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثانى يكون مرفوعا على غيره وحاصل الجواب ان مثله خارج بقوله علاجا عن تفتيش الشارح فان الزهد والعلم وامثالها ليست من افعال الجوارح كالصوت بل هى من الكيفيات النفسانية

مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها
محتمل غيره لانها محتمل للصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث
هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث هو منصوص عليه بالمصدر يحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره
لنفسه نعم وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر وينفرد
حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول ليلا يرد نحو
قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اي ارجعه رجعا مكررا كثيرا او في جعل المثال من تتمة التعريف
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله البا لك لبابين اي قيم لخدمتك وامتثال امرك
ولا ابرح عن مكانك اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف
زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون بحذف الزوائد على هذا القياس سعديك اي سعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعنتك
الا ان سعد متعدّ بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه
تعلقه بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون
في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في
واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل على
فان المفعول المطلق عين فعل الفاعل والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او
حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي عمرو
زيد درهما فانه جيء بهما لدرهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه من مفعول ما

فقتكثير و اشتراط الاضافة الى المفعول عصام الدين

به نيم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال لما وقع عليه الفعل
لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف
جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل
فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه
التمني واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك
هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد
يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا
لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة
للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع سماعية
بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو
اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى نحو امراء ونفسه اي اترك امراء ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا
لا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من
تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه ليعم توجهه وتقلبه كما اذا
ناديت عقلا ليلتفت اليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد وحكما مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال فانها نزلت
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من
يطلب اقباله بخلاف المندوب لان المتفجع عليه دخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف حكمه
بالذكر فيما بعد وفيه بحث فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له انا مشتاق اليك فالاولى ادخاله

قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء كتب قدس سره في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزم ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث

تحت

عن المنادى كما فعله صاحب المفصل قيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى
بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن
نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب
لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون آلة الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى يعني المنادى الملفوظ مثل يا زيد المقدر مثل الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء افعال وعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي
الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وان عند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى يقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضم
او الالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور
اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا
اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل
النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
كذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا بمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد و
يا رجل مثالان لما هو مبني على الضم واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء و

يعني رفع بها المنادى المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا لان الرفع من القاب المعربات و اجاب عنه باحد ثلاثة وجوه اما بحمل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء او مناد قبل هذه الحالة مجازا باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم

قوله وعند المبرد بحرف النداء وفيه ان الفعل يسند الى الظاهر ان يكون ... سيبويه يجوز هذا المجاز عفور قوله وعند المبرد حرف النداء قائم آه لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل

ويا زيداه مثال المبني على الالف ويا زيدوه مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادي

بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث

دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت ليلا يلتبس المستغاث له اذا

المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا

المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادي المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي

يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطف على

المستغاث بغير يا نحو يا لزيد لعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل

بعطفه على المستغاث وان عطفته مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد يا لعمرو

وانما اعرب المنادي بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام

الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل

فيه قيل يخفض المنادي بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي

ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما فكيف يصدق قوله فيما بعد

وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان المهدد

اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من خصومته وكان

المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب

بوجه اخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادي في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء

ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان

القول بجر المنادي على تقدير كسر اللام ظاهر واما على فتحها فمشكل لانتفاء ما يفتح

فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبني المنادي على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة

باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما

تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب

بالمفعولية ما سوى المنادي المفرد المعرفة والمنادي المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا

وجب اعراب المبني حيث ان علة بنائه في غاية الضعف
بانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا
وغاير ما غير الافراد وفيه ان البدل يبنى مع بعده و
الافراد وهنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب
ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام
اذا اجتمعتا كانت الغلبة للام لقربها
كما في تنازع الفعلين
غفور ١٢

او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه

وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا

او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة

فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون

مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن

وشبهه بالمضاف من جهة ان طالعا عامل في جبلا كعمل المضاف في المضاف اليه وان جبلا من تتمته

لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا للغير معين اي لرجل غير معين فهذا لو قيل لنصب رجلا

لا تقيد له لانه منصوب لا يحتمل المعين القسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة

مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من

القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال

الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير

معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال الماسوى المستغاث ايضا

فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما

وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تتبع اللفظ فقط وقيدنا المبني بكونه

هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله

على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالام لا يجوز فيها الرفع نحو يا لزيد وعمرو الا عمرو وكذا

المتبوع مبني على الفتح وتقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما

كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون

مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا

المفرد الحقيقي لتمييز شبه المضاف فلا حاجة

لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها

المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو

يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه يا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه لما لم يجر الحكم الاتي في التوابع

كلها اخذ في بعض مما لم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل الا في بعضها فرق في فصل التوابع الجارية هذا

الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي التاكيد من المعنوي لان

التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا او بناء نحو يا زيد زيد يجوز اعرابه وفعل

بنصبا وكان المختار ضمه لمضادته لذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا

وعطف البيان كذلك في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل

والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه

الظاهر والمستتر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا للفظه و

تنصب حملا على محله لان نحو تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية

نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها

لانها اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث

في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه الخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف

بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بالحرف في الحقيقة

منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة التي لو باشره حرف النداء على تقدير مباشرة حرف النداء وهي

الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت

رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه

الرفع لان المعطوف الممتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم

التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن

اي كاسم المحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار الرفع

لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم المحسن

في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب

لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني غير المفردة

يرفع بها المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب فيها اذ لو وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع

اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة

ويا رجل عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا

لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير
ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه بغيره
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول يا
عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في
هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين ومضافين ومضاهين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا
على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني
على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء او ملحوقها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن
موصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافا اي حال كونه
ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة
بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة لا صلية لكونه مفعولا به
واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع
هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا
والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب
كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه المقصود بالنداء وهذا بمنزلة

المستثنى

المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى لهذا لم يذكر هناك ما يخرج
صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع
توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف يا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع منادى معرب فجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا
بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون
اللام عوضا عن المحذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق
وان كانت اللام لازمة في مثلهما لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام
فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة
الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في
قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي
اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد
معرفة كما هو الظاهر واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور والثاني تاكيد لفظي
فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف فهو نظير
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاول
يا تيم بالضم تيم عدي فتح اتباعا للمذهب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم

لا تتركوا عمراً ان يهجوني بنبلغنكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني بها جائزة اباهم

والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلاميَ وسكونها مثل يا غلاميْ ويسقط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلامِ وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود من النداء غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخففنا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة فلا يقال في يا عدوي يا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلا بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلا بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ

ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا ابن ام ويا ابن عم على الوجوه الاربعة

مثل يا اب يا غلامي فقالوا يا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء

والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في

المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال

وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص المنادى الترخيم شرع في بيانه

فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعر تدعو اليه

فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة

اي لضرورة شعر تدعو اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف

في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف

المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى

ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع

الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في اخره راجع الى الاسم

وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا

في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا

حقيقة وحكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه

ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس من اخر اجزائه نظرا

الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم

ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي من خصائص المنادى

ولا متصفا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المصنف المندوب

لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف

الناسخين مع ان وجه اشتراط عدم دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه

زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف

وان لا يكون

وان لا يكون جملة لان الجمل محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين
وهو ان يكون المنادى علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسب التخفيف
بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته
على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولو بالواو وبقاء
نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا
كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف
الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في
ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف
بسببه فقال فان كان في اخره اي في اخر المنادى زيادتان كالثنتان في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون
فيهما زيدتا اولا ثم زيدت التاء بعدهما فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها
فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب
غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي
ليتبادر الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف
منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ليشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف
الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف وواو وياء ساكنة وحركة ما
قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج
منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي والحال ان في اخره حرف صحيح
قبله مدة اكثر من ان يبقى ثلثة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذفهما
حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب انما لم يأخذ بهذا العكس في قوله زيادتان

في حكم الواحدة لأن نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادته لأن بقاء الكلمة فيه على حرفين

ليس للترخيم حذفتا أي الحرفان الأخيران في كلا القسمين أما في الأول فلما كانتا في حكم

الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا وأما في الثاني فلأنه لما حذف الحرف الأخير مع صحته

وأصالته فبحذف المدة الزائدة أولى لئلا يرد المثل السائر صلت على الأسد وبلت على

النقد وإن كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم أنه لا يكون مضافا ولا جملة مثل

بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الأخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر

يا خمسة لنزوله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وإن

كان غير ذلك المذكور من الأقسام الثلاثة فحرف واحد أي فيحذف حرف واحد

لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك

وهو أي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر

الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر فيقال في يا حارث

يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة

وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قليلا للتقليل أي وقد يجعل المنادى

المرخم على الاستعمال الأقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه وإعلاله

وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه وفي ثمود

ويا ثمي لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء

وكسر ما قبلها كما في أدلو ويا كرا لأنه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال

وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد

استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لأنه لا يحمل عليه لأنها

لكونها أشهر صيغها أدواته ولكن أن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى في المندوب

في اللغة من يبكى عليه من بعد محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء

وليشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا أو عدما بيا أو وا فالمتفجع عليه

عدمًا ما يتفجع على عدمه كالميت لكنه يبكى عليه النادب المتفجع عليه جودًا ما يتفجع على
وجوده عند فقد المتفجع عليه عدمًا كالمصيبة والحسرة والويل الا انه اخص للنادب لفقد
الميت فالحد شامل القسمين المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا ويلاه ويا حسرتاه و
يا مصيبتاه واختص المندوب بوا تمييزا له عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكم المنادى
يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة فيضم واذا كان مضافا او شبهها به ينصب ولا
يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب
الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى فى اخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة
فان خفت اللبس اى التباسه ولبس اللفظ عند زيادة الالف بغيره قلبت الى حرف مد مجانس
لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا غلامكيه لا
وا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت
وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا وا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين
وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب
المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى
ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر هذا اللفظ مندوبا خاص ينتقل
الذهن اليه يعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لانه جىء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جىء
بها بعد تمام الموصوف للتخصيص وللتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه
ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة
فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف

والمضاف اليه

الاسم والمضاف اليه لا انه تم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد

لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكى عن يونس انه د

ضاع لم تدعمان نقال واجعلني لشاميتيناه والجحيم القدح ويجوز لقيام قرينة حذف

حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء

تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم

فلو حذف منه حرف النداء لم يتنبه الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم

الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد

الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء

العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال

الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف

لفظا اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام

نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف فعلى اي هذا من غير ان يوصف هذا

بذي اللام والمضاف الى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو

من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ

حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل

مع انه اسم جنس شذوذا قالته امراة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق

قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق يخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء

من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف

حرف النداء وترخيم غير العلم وهي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا

اطرق كرى ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر

منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا

يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان أن ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا
ويسجدوا ان فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد اضافها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر
والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به
عن نحو زيد ابوك ولا يريد بان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل
او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير
ذلك الاسم او متعلقه مانعا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو
سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او
شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو
زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان
المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه رفعه
اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد لنصبه بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد اكنت
اياه وهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه الثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق لا يتصور الا بتقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل

بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تأخير مثال
المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه
وينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر
الناصب لزيد في نحو زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر
ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر
بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان
ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع
او النصب يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب
لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى
لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة في الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة
للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا
كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطفها على الفعلية
فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب

احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع

يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع

على الاسم المذكور للمفاجاة فى كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه

عمرو فان المختار فيه الرفع فان المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما

وقع فى بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية

غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف اى بسبب

عطف الجملة التى هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب

بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا

لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة

اذ هى عاملة فى المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته

ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا

ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام مثل من زيد

اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان

استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه

تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه

فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما

قبل الامر والنهى يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه

وزيدا لا تضربه انما اختير فى هذه المواضع اى فيما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا

الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور اذ هى اى هذه المواضع

مواقع الفعل اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها

الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب فى الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر

اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فى هذه الحالة

بل من حيث انه خبر في حال الرفع بالصفة فلا يفهم انه خبر عن الاسم المذكور في حال

الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس

انما هو بين خبر يتوهم انه ما هو مفسر على تقدير النصب وصفة لا بينه بوصف التفسير

وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل

شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا لكان موافقا للنصب

في اداء المقصود ولكن ضعيف لتنبه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود

فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه

يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية

للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا ترجيح

في مثل زيد قام وعمروا اكرمته عنده او في داره ونحو ذلك الا ليصح العطف على الصغرى

لتحقق الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات

وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل

والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية

وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف

مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب البعد

اذ الكبرى ايضا قريبة غير منفصلة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى

اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما

وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب

مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب

النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال

لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب

الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله

على

على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام

لكن يظهر بعد امعان النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه

بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا

مناسبه على اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه مثل يلابس

او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب

به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه

فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب

بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون

مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في

صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير

فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحايف اعمالهم

ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم

وان كان صفة لشيء مع انه خلاف الاية فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيء

مفعولهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل

شيء كائن في صحايف اعمالهم هو مفعولهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة

الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا فتقديره كل شيء هو

مفعولهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد يستثنى ان بعد الاسم المذكور

اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فظاهر ان

قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع

ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحتالوا

لاخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما احتالوا

لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط

بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا وفيه معنى الشرط

واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مربط بالشرط

لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل

المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه فالزانية

مبتدأ محذوف الخبر والزاني عطف عليه الخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم

بعد قوله جملة والجملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ثبت

زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط

فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية

جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب

باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين

لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما

وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت على ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء

وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق

تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا

له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول وذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا

على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف

عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او

معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى

المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف فهذا

مثال الاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك

وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا بعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين

المحذر منه هو الاسد الحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها

منهما الا التحذير منها واما الطريق الطريق فمثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق

ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت يدا من الاسد

فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير تبعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى

على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال يقدر بعد اتق ونحوهما فيقدر

مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان

المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال

المذكور قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا

وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وقد بيل

ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك

والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير

اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس

ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من لشذوذه مع غير ان وان فان

قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا من حذف حرف الجر

قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول

فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او

شبههم كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء

الزمان والمكان كلها فانه لا يخرج زمان ومكان عن ان يفعل فيهما سواء ذكر الفعل الذي فعل

فيهما اولا وقوله مذكور خرج ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل

فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة

يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو

اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي لفظه [illegible] ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل

فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه

فصل

بفعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه الى تقدير اعتبار قيد
الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا الزيادة تصوير المعرف قوله من زمان او مكان بيان
لما الموصول او الموصوف اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اى
المفعول فيه نوعان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها
هذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث
جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول
فيه تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اى تقدير فى لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان ذا اى المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير فى حملا على
الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا يقبل تقدير فى اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست فى المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين و
شمال وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان
حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ
مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا
لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به

ذ لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل التأمل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا
شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص وقع فيه يصح ان ينسب الى مكان عام
شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد كما يصح ان تقول
ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى
الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد
فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار
مفعولا فيه بل تكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان
استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه
ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله
اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل لما فعل مطلقا او به او فيه
فعل اي شيء مذكور او ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا
قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل اعجبني التاديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما
في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه تمام قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا
المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي
ضربت لاجله للتهم الا ان يراد بذكره معه ذكره معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال
لما فعل لقصد تحصيله نحو ضربته تاديبا فان التاديب انما يحصل [illegible] و[illegible] يترتب عليه

وقعدت

وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان

القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل

في المفعول المطلق بخلاف ما ظاهره الزجاج فان المفعول له عنده اي عند الزجاج

مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين اديته بالضرب تاديبا

وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن و

رد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته الا ترى ان صحة

تاويل الحال بالظرف من حيث المعنى في جائني زيد راكبا جائني زيد وقت الركوب من

غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه

مفعولا له فان السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك لزيد عنده مفعول له مع

ما يدل عليه جره وهذا كما قال انه المفعول فيه لان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا على

اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالبة

في تعليلات الافعال فلا يقدح غيرها من من والباء وفي لو قع انها من دواخل المفعول له

كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله

عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة

عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاها في اللفظ والنية فلا حاجة

في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما

يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز في

ذكرها اذا كان المفعول له فعلا لاجل انها اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل

المعلل به اي بالمفعول له على عامله اخر ربما اذا كان فعلا للغير نحو جئتك لمجيئك

اياي و مقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته

تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان

وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان

الفعل

الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا

للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني

شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم

لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لان بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق

بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي

فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع

الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور

في المغضوب عليهم وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوز بعض

النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر وانه

ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي

ثم يفجعهما ويثل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما

لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين النزوم ظرفيته لا يقام

مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم

يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول وهو المذكور بعد الواو احترز

عن المذكور بعد غير الواو كالفاء لمصاحبة معمول فعل الا انه مفعول به المذكور اي يكون ذكره

بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل دانا دنانا اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا

نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك

الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا

اي ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في

زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها

لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو قبله

او بعده لان المراد بالمصاحبة المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة على ان مذهب جمهور النحاة

ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسيط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو
موضع مع لكونها اخصر واصلها او العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان
كان اي فان وجد الفعل اي ما دل على الحدث بصيغته كالفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضرب زيد وعمرو فالوجهان
العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع
على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين
العطف حتى لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو
ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لانه عطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار وهو غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان
احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما
يلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع زيدا ومعنى
ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **والحال** لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها فقال
ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر
فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج
ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية
يخرج صفة الفاعل والمفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث
هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب
زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا
اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول به باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه

حال مؤكدة | حال منتقلة | حال موطئة | حال مترادفة | حال دائمة | حال متداخلة

قوله وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما هذا توجيه حسن لكن المصنف ذكره في شرحه مثالا للمعنوي ووجهه عليه ان فاعل الظرف عامل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام

من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما
او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم
من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به
وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه
وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة
ابرهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان ياكل لحم اخيه ميتا مقام ان ياكل اخاه ميتا وكان المضاف
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء اصله و
الدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول
ما لم يسم فاعله ولو قرئ ما تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين
على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول
دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ
حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي
الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام و
منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم

الاخبار بها عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشيرا وانبه وبصرته بل مفعولا لفظيا

بل مفعوليتها انما هي باعتبار معنى اشيرا وانبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة

وقوع الفاعل حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ

او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او

شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا

وزيد في الدار عندان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب

قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من

غير تصريح بحروفه كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني

والترجي والتشبيه نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد

صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد

الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها

معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرطها

ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي في اكثرها وبيان ذلك ان

مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جائني رجل

من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم

امرا من عندنا ان جعلته حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل

راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جائني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جائني

راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها

هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد

لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها

معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره

ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة

لم سمعه انه يصح ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر عفور

قوله او بعد الانقضاء اه لم يعتبر من شرط تعيين صورة النكرة

عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها

وعاملها

فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي

فانه يقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل و

ما يريده اي ارسلها معتركة اي مزدحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي

لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان

يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه

لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص

الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاول بالنكرة

فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر

لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك

فهذه الجمل الفعلية وقعت احوالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها مصادر

موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة

فهي في التقدير نكرة وان حسن التوجيه صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان

صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم لم

يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي

تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا

يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع التي

لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما اعلم على العامل

المعنوي وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل

الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام

ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا

او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش

بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدأ عن الحال فانه وافق

ثم العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في
الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ مع انه يكون بنا الكلام
مع مذهب الاخفش وبعد توجيه ان العامل المعنوي كان
الظرف في عدم التقدم عليه اصلا الا ان العامل
المعنوي مشتق ايضا فكان الحال تتقدم
عليهما بشرط تخصيص المخالفة بالظرف

سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون
معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله
المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني
لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه
اتفاقا نحو جاءتني مجردة عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر
ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار
عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت مررت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت
راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل
كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي رسالة كافة و
بعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة
اي على صفة سواء كان دالا اشتقاقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد
بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث
شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال
الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يعني ضمير هو اطيب منه رطبا وهو
ما فيه خلاف صرفه بهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية لا حاجة
الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب هذا البسر اذا صار ما عليه بسرا واذا صار ما عليه
رطبا والعامل في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على

اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه لا يتعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان
كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان
لم تكن معتبرة فيه لابعد اضماره في الحيثية لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر
مقامه اوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه نعم
يجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر
كان كالعدم ومع هذا فلا ادري باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا او ذهب
بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه
يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تفيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع
موقع اسم الاشارة اسم لا يصلح للعمل نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة
لكونها على هيئة كالمفرد فصح ان تقع موقعها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل
الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها فاذا وقعت جملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير او الواو او كلاهما والجملة
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا
مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية والجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير
معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر
فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين هذا اي الربط بالواو
وحدها او بهما اي بالواو والضمير انما يكون في الحال المنتقلة فاما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو نحو
هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما
او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر
نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو وعلى الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون

الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني

عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على

المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير

معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية

فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه وجاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت

وجاءني زيد لما يتكلم غلامه

نحو جاءني زيد قد خرج غلامه وجاءني زيد قد خرج غلامه وجاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي

المنفي نحو جاءني زيد ما خرج غلامه وجاءني زيد ما خرج غلامه وجاءني زيد وما خرج عمرو

ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد لتقربه زمان الماضي الى الحال لعدم دلالة

المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه

يجوز لان المنادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضمونه ماض بالنسبة الى زمان

العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون لا لحال

قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة

منوية نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب

سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم

بقوم حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد

يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل

زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع

في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله

مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي

جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها

قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي لا منتقلة

من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل

قوله ويجوز حذف العامل في الحال لم يتعرض لحذف العمدة ... المقصود ...

زيدا ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الاب غالبا الامر اي حقه بفتح الهمزة او ضمها
من حققت الامر بمعنى تحققته وعرفته منه على يقين ومن احققت الامر بهذا المعنى بعينه او
بمعنى اثبتني تحققه ابوك لانك تعرف منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال
صاحب المفتاح احق القدير ان عندي ان تقدير يحقك عطوفا وشرطها اي شرط وجوب
حذف عاملها ان تكون مفردة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما تؤكد بعض اجزائها
كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به
عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة منها على شهد ولا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون
عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا
فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهدا قائما بالقسط **التمييز** ما اي الاسم الذي
يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان البدل في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل
هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو
الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع
الاحتراز عن وصف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئياته ولكل جزئي منه لا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته
بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف
البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين
لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعي عن ذاته لا عن صفته واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام

المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيقه ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من

فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه

كمن ومتميز فلا ابهام فيه الا من حيث انه اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس

العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي

فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل

بغدادي او بغداديا واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن

الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان

لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في

قولنا طاب شيء منسوب الى زيد نفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم

الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة

او شبهها والمضاف سعد اصغر وهو ما يتعدد بالشيء اي يعرف به قدره وبيين غالبا اي

في غالب المواد واكثرها وذلك اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر

المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عندي عشرون درهما

وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا

فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا

وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك

عندي عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد

بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة لانه

كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان

سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا الى هذه المرتبة اقسام المقادير وذكر بعضها

ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين

ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه

الفعل اذا تم بالفاعل صار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه لذلك الاسم التام قبله لمشابهته
بالفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان
الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لما كانت داخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم
فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فمفرد اي التمييز وان كان
الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وثوب
الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا
عليها فلا بد من ان يثنى ويجمع مثل ونحن في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز
ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية والشخصية ويجمع
اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو
عندي عدد ثوبين واثوابا ثم ان كان اي المقدار المقدر تاما بتنوين او بنون المثنى او المعنى
ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جاز
الاضافة اي اضافة المقدار المقدر الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
شائعا كثير الحسن والغرض فهو دفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون تاما بنون الجمع والاضافة فلا يجوز
الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما
في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك عشرون مضافا بالاتفاق لكثرة الحاجة
اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى مضان
انه اراد عشرين مضانا او اراد اليوم العشرين من مضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا لا
على طرد ليكون الباب على نسق واحد الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي لا دل كما

برفع الابهام عن مفرد مقدار وكذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع

ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا و

المخفض اي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور

غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني

اي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر

ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام

فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ماذا

القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم

المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو

زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا

نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال ما اشبه

الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحينئذ لا فرق في التميز بين الجملة وما

ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وابا

فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثال المذكور

غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة ورد لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة

امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب

عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد

منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل

اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميزات ولا خفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد

هذه الامثلة على وفق ما سبق من ذا وعليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة

مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتميز المفرد على ان يكون الضمير مبهما كالضمير

رجلا او يكون فارسا تميزا عنه واذا ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبته على ان يكون

الضمير معلوما معينا والابهام يكون في نسبته الدر اليه الدر في الاصل اللبن وفيه خير

كثير للعرب بيد بمعنى الجزاء لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر

فرس بالضم اي حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التميز بعد

ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما الاصفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب

عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له اي للمنتصب عنه بان

يكون تميزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقه

وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد

فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان

يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان

لم يكن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو

لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في

المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنها بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة

اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه

سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من هذه التميز و

تثنيته وجمعيته سواء كانت لما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين

والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت بالاب نفسه وطاب

زيد ابوين اذا اردتهما ابا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا لم يفعل كل من التقليد

اذا قصد حقه التميز اورده مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد

جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا

يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع

بل يكفي ان يؤتى بمفرده لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه

نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز هو الجنس الذي الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد ح من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين

والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع اخر من

العلم فان جمعية المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله

دره فارسا او ما دل نحوها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة

صفة لمن اي لما انتصب عنه لا المتعلق لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى

فاذا قيل طاب زيد ابا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه

الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقته اياه او مطابقة اياه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت

اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة

المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس وحال كونه فارسا لكن زيادة

من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال

وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها

من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون

ولا زيتا رطل لان عامله ح اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا

يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل

الصريح والغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه

او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو

امتلا الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا

بحث وهو ان الماء في قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله

متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد مر

قوله اذا كان اسما تاما فيشكل اذا كان التميز تميزا عن نسبة نحو عن نفسه فانه يتقدم على عامله عند البعض مع ان عامله اسم تام وهو اسم الفاعل ... فالاولى ان يقال لا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن ذوات مذكورة بالاتفاق عصام

قوله لان من تزاد في التميز لا في الحال ...

قوله وحتملت الحال اي اذا كان التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يجئ حالا كما في قولهم طاب زيد فارسا وقوله ايضا اي كالتميز وهذا ما عليه بعض العلماء والراجح عند صاحب الرضي انه تميز ... فلا يحمل في غير حال ...

قوله او فاعلا له اذا جعلته لازما يعني ان التميز فاعل ...

العبارة ... في امتلاء الاناء ... الكلام على تضمين ... كلام عليه عصام

الابهام فيه لاجرم فيزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك

بعينه مثل قولهم طاب زيد تجارة فان التجارة تميز برفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد هو

التجارة فالفاعل في نصه هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها

مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة ما فاعل

في المعنى او مفعول فان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك

القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى

اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر

وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى

بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه

يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن

نسبة تطيب اليها مقدما عليه اما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز

عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك ومع ذلك يحتمل ان يحمل البيت

على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار

النفس في المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك

المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما

كان معلوما منه هذا الوجه لغير المحتاج الى التعريف كما في تقسيمه قسمها الى

قسمين ثم عرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه

الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واخرج

به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعلق بجزئياته نحو ما جاءني احد

الا زيدا او اجزاءه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا

نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد

بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد ثم ما جاءني القوم لكن زيد

جـ و المستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد احترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا او هو اى المستثنى مطلقا حيث علم او لا بوجه يصح تقسيمه عرفت ثابت ينقض لمن تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة وما الا ههنا منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به لان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة مستثنى لها لا بد هل عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس واجب النصب على ما سيجيئ ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا و خلا الا ان يقع الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى النصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه اصلها وتقديره بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه البدل الا الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو وغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد منعوا المنقطع

الى قسمين احدهما ما يكون قبل الاسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوز فيه البدل
وثانيهما ما لا يكون قبل الاسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم
فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا
يعدو عدوا اذا جاوز وتقول جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم
خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز
او يحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه التزموا هذا التضمن او الحذف ايضا في باب الاستثناء
ليكون ما بعدهما منصوبا كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى
مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما
انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا
جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما عدا وما خلا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو
عمرو والنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين
بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز
الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل
في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو
سيجيء هناك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة
الناصبة ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور

او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل
هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها الا ما فانه مقام الا
وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن
المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون مما
غير الا احترز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا
عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر
المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى
منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق
فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا
زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما
اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل
اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد
بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط
ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف
ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون
الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا
التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى
قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه يريد المتكلم جميع ايام

الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك و لقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على
تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل
هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يتخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة
مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب و الغالب في
الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما
يكثر و يغلب و ما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما
يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا و ضربني الا زيد
ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول
وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين
كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد
فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان
نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا
يستقيم قال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا
تناقض و يستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت
امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع الموا
ع التصور النفي ونصه الانباتة لما تقف عليه فهو ليس صفة عطو

الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك ضربنى الا زيد

المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة فى غلو المجتمعين على

ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع

اى يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما

جائنى من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه

ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد

شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع محمول على محل شيئا الا منصوب محمول على لفظه

وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة الشئ المستثنى مثل

انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه لا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم

من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان

ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا

بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتاكيد النفى ولا نفى بعد

الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائنى من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا جائنى من

زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى

على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها

بكلمة لا نهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقديرها حقيقة وحكما ليعمل فيه هذا العمل

وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرها

كذلك ليعمل فيه ما ولا تقدر لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ

بدخوله على البدل منه اعتبر ما يتحكم البدل فى قوة التقدير حال كونهما عاملين فى المستثنى

المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما

اى ما ولا عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ

حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع على انه

محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب
محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد هو رفعه بالابتداء فلم اعتبرت حمله على محل البعيد
لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله
البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا
بالا لانها ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر
العامل لها هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي من اجل ان
عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما
وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها
فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر
السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه بعدها وبعد حاشا
في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد
معناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا عمرا
اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ
يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما
اشتغل المستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غيرك
واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على
كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة
بعد متعدد منكر غير محصور فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني
غير زيد بعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اي الا
في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا نقول في الصفة جاءني رجل الا زيد كمتعدد

اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل فيه ما جائنى
رجلان الا زيد منكورا اى منكرا لا معرفا باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم تناوله
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جائنى رجل ورجال
واما بعض منه معلوم القدر نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير
محصور لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جائنى وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى
حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا فى صدر
هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء
فى المحصور نحو جائنى مائة رجل الا زيد فانه يتعذر فى غير المحصور نحو جائنى رجال الا واحدا او الا
رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه فى بيان هذه القاعدة نحو
لو كان فيهما اى فى السماء والارض آلهة جمع الرولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله
لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا ههنا صفة لآلهة تابعة لجمع منكور غير محصور وهى
آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفى الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما
آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله
وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما
اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة
غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير
في غير اى فى غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع
الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما جائنى احد الا زيد ان يكون الا بمعنى
غير يعنى صفة وعليه اكثر المتاخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان

صفة لكل اي لا استثناء منه الا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذ من وجهين احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك
اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما
دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا نصب واستنكر الرفع فيقولون
جاءني سواءك ورأيت سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب نصبه على الظرفية نحو
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وستعرفها في قسم الفعل
ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا
شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم
على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين
المعرف ليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد
قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق
في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة وحكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فانه لا
فيهما لا يصح للقرينة لانتفائهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للالتباس كذلك اذا انتفى اعرابهما

فی اسم کان وخبرها جمیعا ولا قرینة هناك لا یجوز تقدیم الخبر نحو کان الفتی هذا وقد
یحذف عامله ای عامل خبر کان وهو کان لا خبر کان واخواتها لانه لا یحذف من هذه الافعال
الا لفظ کان وانما اختص بهذا الحذف لکثرة استعمالها فی مثل الناس مجزیون باعمالهم ان
خیرا فخیر وان شرا فشر ویجوز فی مثلها ای فی مثل هذه الصورة وهی ان یجیء بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانی وهو اقویها نحو ان خیرا فخیر ای ان
کان عمله خیرا فجزاؤه خیر ونصبهما نحو ان خیرا فخیرا علی معنی ان کان عمله خیرا فکان جزاؤه
خیرا ورفعهما نحو ان خیر فخیر ای ان کان فی عمله خیر فجزاؤه خیر وعکس الاول نحو ان خیر فخیرا
ای ان کان فی عمله خیر فکان جزاؤه خیرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف
وکثرته ویجب الحذف ای حذف عامله یعنی کان فی مثل اما انت منطلقا انطلقت ای لان
کنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان کنت حذفت اللام قیاسا ثم حذفت کلمة کان
اختصارا فانقلب الضمیر المتصل منفصلا وزیدت لفظة ما بعد ان فی موضع کان عوضا
منها وادغمت النون فی المیم وابقی الخبر علی حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا
تفسیر بفتح الهمزة واما علی تقدیر کسرها فالتقدیر ان کنت منطلقا انطلقت فیعمل بما علم
بالاول من غیر فرق الا بحذف اللام اذ لا لام فیه واقتصر المصنف علی الاول لانه اشهر اسم ان
واخواتها وسنعرفها فی قسم الحرف ان شاء الله تعالی هو المسند الیه بعد دخولها ای دخول
ان واحدی اخواتها مثل ان زیدا قائم وبما عرفت من معنی البعدیة والدخول فیما سبق اندفع
انتقاض هذا التعریف ههنا ایضا بمثل ابوه فی ان زیدا ابوه قائم المنصوب بلا التی لنفی
صفة الجنس وحکمها انما لم یقل اسم لا لانه لیس کله ولا اکثره من المنصوبات فلا یصح جعله
من المنصوبات لا حقیقة ولا مجازا بل المنصوب منه قسم ما عده فلا بد من التعبیر عنه بالمنصوب ههنا لان
ما عدا من المنصوبات فان بعضها وان لم یکن کله من المنصوبات لکن اکثره منها فاعطی للاکثر حکم الکل
فعد الکل منها تجوزا ولا یبعد ان یقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا کالمضاف وشبهه ومحلا
هو مبنی علی الفتح واما ما هو مرفوع فلیس اسما لها لعدم عملها فیه هو المسند الیه بعد دخولها

ن جرح به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت هذا القيد كان فى حد اسمها مطلقا لكنه
لما اراد حد المنصوب منها زاد عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة
نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال احترازا عن
الضمير المجرور فى لى البدء ولا ولى منه ومن الضمير المجرور فى نحوها وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها
مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وفى غيرها
فى المرفوع تحقيق قوله ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله
لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع
على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به
اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به لم يترتب عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان معربا
معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو
لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم
نحو لا مسلمين لا مسلمين لك ونعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول
هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على
حركة او حرف استحقهما النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها متمايلا الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب فان كان اى
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند
اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا
او مشبها به او لا وهى ست صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو
ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور الستة الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر

لا الثانية لنفي الجنس فيها واما في المعطوف فلضعف لا عن التأثير مع الفصل والتكرير راعي في
تكرير اسمها لكن مع لا بعينه فاما في المعرفة فليكون كالعوض عما في النكرة من معنى نفي الآحاد
واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه
القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة
لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل
ولا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير
وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما تكررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل
منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه لزيادة عليها الاول
فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا
بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء
عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله مع فتح
الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي
والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد او ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع
الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف
مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة
والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول وقوة فجاء

بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون
لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
على ان يكون لا لنفي الجنس ضعيف جدا ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء لا
عملها بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل فيهما
دخل فيها التواتر الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول يتعين لعطف جملة على
جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما
لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عملها اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض
نحو الا نزول عندك ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه
الجزولي في المض ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان ولو وحروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما
التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذا عند الخليل
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتخصيص براسه فكانه قال الا ترونني
رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها الهمزة
الاستفهامية بمعنى التمني وكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني
لا النفي نعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للمنعت اي الثاني
وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريما في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز
عن المضاف نحو لا غلام فيها ظريف وظريفا وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح يليه اي النعت
المنعوت لكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة فالمبني في قوله ونعت

المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر

المبنى وبنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه

انه نعت المبنى الاول مفرد ايليه فان باردا فى هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو

الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل

فى التوابع تبعيتها المتبوعاتها فى الاعراب وفى البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا

حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب

والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد

ونصبا حملا على اللفظ والمحل القريب قد مرتا مثلته فى بيان فوائد القيود د

العطف على اسم لا المبنى ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان

المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررة فى المعطوف فحكمه

ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى و

يجعل منصوبا وبان يحمل على المحل و يجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل

بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلاء المؤكدة اذ المعطوف على المنفى يراد

فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان

وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون

حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى ومثل لا ابا له ولا غلامى له اى كل تركيب يكون

فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات

الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين

ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا

لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى

مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيها له اى اسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف

بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه من اثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك

التشبيه بما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف

اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو

الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جاز تشبيهها له اى لمثل هذين التركيبين

حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين

التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة

وهو الاختصاص لا بان الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى

اتم من ما يفهم من غيره ومن ثمة اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيهه

المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص

فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير

ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب

يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف

حقيقة لفساد المعنى لان المراد منهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب

او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى

يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير اضافته

لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان و

اما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم

او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا

الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه

والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام

اللام بين المضاف والمضاف اليه لتاكيد اللام المقدرة وحكم المضاف بنفسه لما عرفت ويحذف

اسم لا لاحذف كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك و لا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا

يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذ

اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا فالاسم محذوف
اى لا احد كزيد خبرها **ولا** المشبهتين فى النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس هو
المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهى اى خبر ما ولا لهما وكذا اسميته اسمهما
لها لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان عملهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما
وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو
تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما
مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل
انما خص ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا فى استعمالهم وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة
عند الكوفيين او انتقض النفى بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم
زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى
بالا فلان عملها بمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع
ضعفها فى العمل واذا عطف عليه اى على خبر ما بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فالحكم
فى المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى **المجرورات** هو ما اشتمل اى اسم
اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات و
المنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من
حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا او محلا
من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه
والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن لاشتماله على علامته منه وبما هو شبيه به
يدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة

اللفظية ان لم تكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور

بينهم وذهب فيه الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف

جر ايضا لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين

صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء سواء كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت

بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت

بزيد او مقدرا لكون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام

زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف

المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لكان مجرورا فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرط لان

يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي

عن تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين

او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من

الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها

بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير

حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر

من كلام المص في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية

انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في

شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل

الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز

فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال

من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية

لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا هذا التخصيص كان واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده

الاضافة قلت فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة متقيدة بحرف
الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون
المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي فاعلها
او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كصائغ مصر وكريم البلد احترز به عن نحو ضارب زيد وحسن
الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه
عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد
فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي
غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان
يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
او عام مطلقا او خاص مطلقا او عام من وجه فان كان ظرفا فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد
او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقدير ين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما
هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهارها والكلام فيه هذا الا
انه يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة
مثل كل رجل وكل واحد فهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم ورد ها اكثر النحاة
الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت

بان كان للاحاطة والجزئية العرفي ملحوظ من جانب المضاف اليه

فعلى

فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين
المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى
اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى
بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام
لزيد خاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف الا ان نسبته الى معين تستلزم معلومية المنسوب المعهودية
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى
واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا
لا يضر ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم
في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف ان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فيقال الرجاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و
غلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي
شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام
حذف اللام وان كان علما نكرته بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من

المعرفة عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن

التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص

مع حصول الاعلى وهو التعريف لو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الا

حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في

نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك

قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل

باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم

يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل فيها

تبديل تعريف بتعريف ما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد

المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار وضعيف قياسا

واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء

من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار

البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون

الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة

نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو

مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه

من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا

ولا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ الا في المعنى بان يسقط بعض

اللفظ من غير ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة

والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل

حواج بيت الله وبحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد ضاربوا زيد واما في لفظ المضاف

اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه حذف

الضمير من غلامه استتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط

واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في

المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة و

من ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف

والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها

صفة للنكرة من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد

حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني

لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب

افادة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب

الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل

في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام

لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا

زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب

انما يسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف

ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم

هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه

توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب

الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر

اللام المتقدمة حسا على الاضافة تحكما وادعاء يخالف الظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى

من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار

المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث

انتهى به بعض الجملة الا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة

استشاع الضارب زيد فيلزم الدور وهذا الانسب

المصادرة على المطلوب يعني لا يكون من باب

المصادرة بدفعه نوب لان شرط كون

المدعى عين الدليل او جزءه او بسبب

شيء منهما فليس لان المدعى

امتناع ذا الدي

ضعف

فافهم

الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة

على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على

الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد يحتمل في المعطوف

ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز

رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة

الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اى مهد وحمد الواهب المائة الهجان

اى البيض من النوق ويستوى فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها

او من تمييز الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها اشبهها

لها بالعبد لقيامه بحوائجها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا

بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم على

صيغة المعلوم المذكر اى تسوق وفاعله ضمير العبد اطفالها منصوب على المفعولية

او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف

الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما الانه قاسه على الضارب الرجل و

الضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم

جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن

الوجه وهو الحسن الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه

بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام

وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع

الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت.

وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه غيرهما فيمن قال اى في قول من قال يعني سيبويه

انه اى الضاربك في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على

المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى

حمل حملا اي المحمولية على ضاربك فانه حمل على المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين المجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرة

متصلات لزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك ان لم يحصل

التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك جوزوه بل

حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى

مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما

ليسا من باب واحد ولا دليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا لانها

انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا

بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب

زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول

لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف

التنوين منها وضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف منها ثم حمل الضاربك

عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار

حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا

من باب واحد فاعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضاربك

الرجل والضاربك هنا على نظير بناء على الاجوبة عن سند لا لان القراء على جواز

الضارب زيد بوجه بانه المص على موافقة بعض الشارحين لك ان تجعل كل واحد

منهما اشارة الى مسئلة على حدة بها مناسبة الحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف

الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف

صفة مصاحبة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم

عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه

وفي بيانه دفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل
من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاشتراك الا بهما
ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من
مبنى التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر وطبقة المعنى بعينه
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف
الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل
واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين لان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منطويا عليه
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء تاول
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي عبر بالجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة

جرد حتى

جرد حتى صار كانه اسم غير جنسه فلما قصد والتخصيص لكونه صالحا لان يكون بقفه

وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه لانه

يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث

انه جنس بهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف

اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا

مترادفين كليث واسد فى الاعيان والجثث وحبس ومنع فى المعانى والاحداث وغير

مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه

فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد اضافة

الليث اليه فيكون ذكر الاسد اضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام

الى الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشيء فان اى المضاف فيهما يختص اى يصير خاصا

بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف و

التخصيص وعينه لعين الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس نفيها

خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل المضاف اليه فى العموم والخصوص قولهم

سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما

الى الاخر فاجيب بانه متاول بجعل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت

جائنى سعيد كرز قلت جائنى مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم

بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف

النحاة ما ليس فى اخره حرف علة او الملحق به وهو ما فى اخره واو او ياء ما قبلهما ساكن وانما

كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون مثلها لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة

السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون فى الوقوع بعد

استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعنى فى الابتداء كذا بعد السكون

الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبى ودارى فى الصحيح وظبيى ودلوى فى الملحق به

والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل في الكلمة

التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما

يبنى على الحركة الفتح والسكون فيما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم

المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب

نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها

لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية

كغلاماي لئلا يلتبس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء

ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى

ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره

واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى يا

المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها الا انها لما انقلبت ياء ساكنة

بوجب بقاء الضم قبلها بغيرها الحركة بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء

او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ

لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين

ان لم يتحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي لم يجمع فيها مضافة الى غير ياء المتكلم

فاخو وابو اي في الحالة في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي

ودمي بلا رد المحذوف وجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما

وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك

ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك

خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله

ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ

وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اي لما سمعن

وعلى اصواتنا بكين ولو كنا اباؤنا فداكم وتقول لأي امراة قالت لا امتناع اضافة الحم
الى المذكر حمى وهنى بلا رد الحذف وعند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى
ابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه
بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم
فى بالرد والقلب والادغام في الاكثر اى في اكثر موارد استعماله وفمى في بعضها ابقاء
للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن
الاضافة فمثل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث لكن فتح الفاء افصح منهما اى
من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك و
مررت بحم وحمك و مثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمئك ورأيت حمأ وحمئك
ومررت بحمء وحمئك و مثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا و
حموك ومررت بحمو وحموك و مثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت
حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه في كل من حالتي الافراد
او الاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت
هنا ومررت بهن و هذا هنك و رأيت هنك و مررت بهنك وذو لا يضاف الى
مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف
اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل
لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص
باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لانه جعل وصلة الى اسماء الاجناس
ليتوصل باضافته اليها
التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي

هي اقسام الاسم ولا ينتقض حدها بخروج نحو آن وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد

المحدود وكل ثان اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل

فيه التابع لثاني والثالث فصاعدا سابقين باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث

يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه فانه كل منهما من جهة واحدة شخصية مثل جاء

زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه

وهو الرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجئ

المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لكل ثان فيشمل

التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله

بجنس اعراب سابقه يخرج الا ... المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت لعدم جهة واحدة

يخرج منه الاشياء الا ان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل

اللفظية للاسناد لكنه في المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه عامل في الخبر لا من

جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه عامل في مفعوله الاول

انتصابهما من جهة واحدة كذلك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا ومأخوذا عامل في مفعوليه

فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى الاحوال

السابقة اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء

الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف

انما يكون للجنس بالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والتعريف تناول كل

افراد المحدود فيكون مانعا والظاهر انه قصد دفع الكلام بذكرها فيكون جامعا مع صحة

حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه لفظا تابع جنس شامل للتوابع كلها

قوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل هيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه

مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع

يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه

ولا التاكيد في مثل قولك جائني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو
جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد غلامه وجائني زيد نفسه
لا يجدها دالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف دالة على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم
من لفظ نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق
ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا او غيره في صحته وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل
تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل
على ان الذات صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى للذات فحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك فحينئذ لا يصح
جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في
مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي

بزيد المشار اليه بهذا انه هذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات فوقع صفة له

وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان لدلالتها على معنى في متبوعها

كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع

صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق

لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه

قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة

له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت

برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون

الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان باعتبار غيره فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي

الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا و

التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي

فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول

كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت

بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير

ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة

الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله

فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا

بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا

غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل

يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد

غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته

وبرجل معمورة او معمور داره مثل تعمر او يعمر داره وقائمة او قائم في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم

ني لغلام جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الخمسة الباقية كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع لمذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
والتاء في الواحد المؤنث لذلك قلت مررت برجل ضارب برجلين ضاربين برجال
ضاربين بامرأة ضاربة بامرأتين ضاربتين بنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول تبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في
الخمسة الباقية عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاولى لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية في غيرها فانه
غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين
حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة الباقية كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل
مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف و
يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي جمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان
يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية ويجعل الظاهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب على ان الوصف للتوضيح والوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية

وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع

في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشيخ الرضي وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف

بالضمير لانه يبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا

بالتعريف المعلوم من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من

الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها

والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة

ثم المعرف باللام والموصول لان بينهما مساواة ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص او

مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الاخر او الموصول لانه ايضا مماثل لذي اللام

لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان

عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل

صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو

لتعريف المضاف اليه وانقض هذا على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره في سائر المعارف فانها

اخص من ذي اللام مطلقا وقع نعتا للعلم الاخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب

وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان

القياس يقتضي جواز وصفه بكل ذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا

الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان ذات المشار اليه لا يتصور مثله لابهامه ولا

يليق المضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعانة من المستغني والسؤال من المحتاج

الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت

بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام

لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتعين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص

بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتعين به ان المشار اليه انسان بل رجل

العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي يقصد نسبته الى شيء ونسبة شيء اليه بالنسبة

الواقعة

الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما
يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو
فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء
اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة فخرج
مقصودا بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه بل يخرج بقوله مع
متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة
ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
النسبة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر
والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه اخريهما
كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها
الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف بين شيئين
لا يستلزم ان يكون عطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست
معطوفا فلم يكن مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل بانه لا

ان قوله تعالى لها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه
قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العاقل والعالم تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو
كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما
من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها بنيتها على ما يدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فنفي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا
المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل ولا ثم
عطف عليه لان ذلك المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كانه عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به بتاكيده بمنفصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا
المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل المنفصل فحسن الاختصار بترك
التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تع ما اشركنا

ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما كان
يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون
وانه لا يؤكد الا ان تنسيا وبان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان واسما لان اتصال المضمر
المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما
عمل في المرفوع المتصل وفي شبعاه المرفوع لمثله ولا يكتفى بالفصل لان الفصل انما
لم لا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا
يتصول اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد المال
بيني وبين زيد المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في المجرور الزائد
في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو القوم جاءني
كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة
الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه و
الغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف

العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه فتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة

بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور لتخرج المتصل المستتر

المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة

المجرور بانضمام الجار اليه كان المعطوف عليه المعطوف في حكم المعطوف عليه

فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال

العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية

والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما

يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث

معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن

اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة

وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على

نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف

في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف

مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر

الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا

معرفة وامتنع بناءه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا

مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فيما يجوز ويمتنع له جاز في مثل تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا

الرفع في ذاهب لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن

زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع

على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ بعده ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة

لا مانع منه لما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه تلك
الضمير اجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان هذا اي الفاء
في هذا التركيب فاء السببية اي فاء ها تنبيه الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها
بجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد
الذباب يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع
العطف بناء على وجود عاملين بان عطف سمان على معموليها بعاطف واحد قال
بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة
الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولها واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي
عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه
العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرء ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائز الكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب
الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها و
عندهم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم

المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب بمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع

لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف

بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه

على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة

كما جاء في بعض القرات اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه

عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او

منسوبا اليه فتثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع

لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك

الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد ولدفع ظن السامع

به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك قتل زيد قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل

الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي

او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته

كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد

زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه وتكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه وعينه او في

الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول

المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب

الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل و

اجمع واخوانه وكليهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد

واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر

يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان وضعها

للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست ما وضع

واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر متبوعه بحقيقته لكن لا في النسبة

والشمول فيه حاصل بما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول بعينه حقيقة
نحو جاءني زيد زيد وحكما نحو ضربت انت وضربتنا انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
ويجري اي التكرير مطلقا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما
او فعلا او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد رجاع الضمير الى
التاكيد اللفظي الاصطلاحي تخصيص الالفاظ بالاسما ويكون المقصود من هذا
التعميم مقابل اختصاص بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي يختص بالفاظ
محفوظة محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه عينه كلاهما كله واجمع واكتع وابتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلثة في حال
الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من
بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع
شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني وبين معناها التاكيدي
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد المثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني وهو كلاهما
النفس والعين وانما تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع
المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو جاءني العبيد كلهم

وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في كلمات الجواز وهي اجمع واكتع وابتع و
ابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل
الجماعة واجمعون في الجمع المذكر وجمع جمع المؤنث كذا اكتع وكتعاء واكتعون وكتع وابتع وبتعاء
وابتعون وبتع وابصع وبصعاء وابصعون وبصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه لا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل
ما لم يلاحظ افراده مجتمعة لم تصر اجزاءه لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده
بكل ليفيد الشمول بخلاف جائني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد
ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك تاكيد التاء الضمير بعد
تاكيده بمنفصل وهو انت ولولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو
زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني
نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري
بقية الباب عليه انما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك لعدم اللبس ومررت بك نفسك لعدم اللبس
وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسه
قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا
تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم الالتباس للتاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين ليليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث تبعية لاجمع لا بالاصالة
لكونها لا تدل على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لانه جمع

معه فذكرها

معه ذكرها اى ذكر الجمع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها

على معنى الجمعية واللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدونه الاصل البدل تابع مقصود بما نسب

الى المتبوع اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى

لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة

وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد

اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت و

التاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به

بقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع

ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه

فصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل

الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد ليس نسبة ما نسب اليه من عدم

القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام

الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع هنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى

التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع

فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد بنسبة

ما نسب الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اى البدل على

اربعة انواع بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه

فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل هو مسبب غالبا عن اشتمال

احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو

يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين

من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول بعينه

مع تحاد ذاتهما الا انه يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك

واتضح لنا مفهوم ما نحن فيه اذا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق

جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما

قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف

البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب الا نسلم

ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في غيره من الابدال الا الغلط بل البعض

فيجوز ان يكون الاول مقصودا بالنسبة ايضا اراد وانه ليس مقصودا

اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت

بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت

بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ويجب ان يكون كونه الحاصل به مقصودا

تبعا والمقصود بالنسبة اليه بعد التوطئة والفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض

جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه و

بين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس

اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته

لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا

وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب

الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما

اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه وجزءه فيدخل فيه ما

اذا كان المبدل منه جزء من البدل ويكون بدل الاشتمال بناء على هذه الملابسة نحو

نظرت الى القمر فلكه والمناسبة بين القمر وليس جزء من فلكه بل هو مركوز فيه مع ان قشته

في المثال ويمكن ان يورد الثالث مثل رايت رجة الاسد برجيه فانه لا مجال لهذه

المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم

يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه

الامثلة

الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد اولا

اليه اي الى البدل من غير قصد اليه اصلا بل تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو

المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين

نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام

زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون

المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فان توصيفه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص

النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين

نحو الزيدان لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه

ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب

اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص

من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان

فيها مقصود اذ ليس مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني

علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار **عطف البيان** تابع

شامل جميع التوابع غير صفة احتراز به عن الصفة توضح متبوعه احتراز به عن البدل

والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه

بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول

اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر ابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان

له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء

نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء

وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان

فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع

فاذا هي نفسه عجفاء تحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا

اي من جهة احكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان

جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل

فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد والخبر

البيت عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى التصيير

والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال

من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي حال كونه متوقعة

لانها اي وحوش لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما

فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف البيان

لمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن

ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا

كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين

مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام

زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم المبني

هذا الحد لا يصح لان من يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم

يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لا ترد كر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب

مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف

المعرب هو هذه المناسبة لقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى

المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه

الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او بوقوعه موقعه كنزال فانه واقع

موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او بوقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع

موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو دعوتك واضافته اليه كقوله تعم من عذاب يومئذ

فيمن قرء بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من

المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد فغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب

ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى

الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما

فقط فكلمة او هيهنا لمنع الخلو وانما اختلف تفسير كل من المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب

والمبنى تقديما وتأخيرا ايثارا لتقديم ما هو مفهوم وجودي لشرفه والقاب اي القاب

المبنى من حيث حركات آخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث

ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات

والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر

بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب

حيث قال بالضم رفعا والفتح نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا

مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره

اي آخر المبنى لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل

نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات

واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات

بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بقوله

لا باسماء الاصوات وبعض الظروف انما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية

بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة

البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك

من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى

الحركة المعينة انما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه

متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل

المراد لمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به

ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب

مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة

للغائب لانه ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالمتقدم اللفظي ان

يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل

ضرب غلامه زيد وبالمتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث

اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى

فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى

او من سياق الكلام كقوله تع ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا

فكانه تقدم ذكره معنى واما المتقدم الحكمي فكما جاء في ضمير الشان والقصة لانما جيء

به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقوعها في النفس

بتفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم الغائب [illegible]

المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا

وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج

الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو

ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل

بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار

الاعراب ثلاثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لكونه قائما مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها

فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من

الاتصال الذي هو الاصل والثالث اي ضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال

الذي هو الاصل ولا تصرف لمانع من الاتصال فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول اعني المرفوع المتصل

ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضي المنتهيين وهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما
الى ضربن على صيغة جمع الغايبة الماضي المجهول وانما بدئ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف واخر ضمير الغايب لانه ادون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى
هذا قياس المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم
انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان جاءت الحروف
الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو
ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني
اننا انك انكما انكن الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير
هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال متصل بالحرف
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير
كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا المتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا
الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما
والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى يعني ان للمتكلم له

لفظين للمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى

فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها

ستين كلمة لتسعين معنى ويتبين الثلث الاصول علما او مناسبا الا نطول الكلام

بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانها افصل

والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل مجوز وافي باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل

فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة ويكون فيما بقي دليل على ما القي على

ما مضى في الترخيم لكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب

الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المونثة الغايبة اذا

لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع ولا

لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سوا

كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب

المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو

زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سوا كانت اسم الفاعل والمفعول او الصفة

المشبهة او افعل التفضيل وسوا كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم

يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان

ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست

الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر

والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير

وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير ثابت على ما كان عليه في الرفع فلو

كانتا ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في تضربون

والالف في تضربان لا يتغير بها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا

بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل شيء الا التعذر

المتصل

المتصل اي لا حال تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا

يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه

اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل وبالفصل

الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض وبالحذف

اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او يكون العامل له

عاملا معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له

مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو

انني انا وبكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت

على غير من هي له اي تلك الصفة كي يتبين له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لوقع

الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه

التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير

المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم

ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد فيعمل الا ما اخبر له ولو لم يقع الالتباس بدون

الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا

ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت

مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا

واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل

معنويا وما انت الا مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي

اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث

خبر له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا

والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن

الزيدون ضاربوهم نحن ورد على الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما

قال علم المختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى

فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء

من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الضمير والفعل الثاني اصلا فيجب اتصاله فان

كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين

اعرف من الاخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في

الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين

الذي هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك

فيلزم انفصاله لبعده المتكلم في تاخير الاعرف لا يلحقه طعن في اول الوهلة بابرام

على خلاف الاصل وحكى سيبويه بجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك

الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه

باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو

اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربك

فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا الجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية

وقدم الاعرف لكاف هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل

بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما

اعرف ويكون اعرف لكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل

لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما

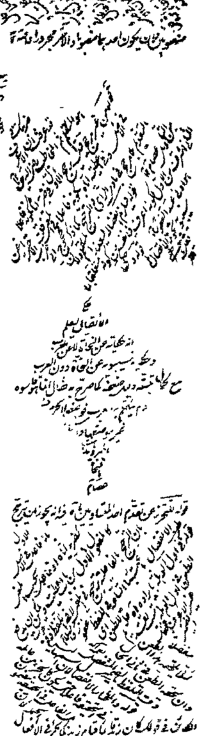
هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص

على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما

اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو

ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا

كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر



المبتدا

المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان
يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير
المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فمن شبيه المفعول ان لم يكن واجب
الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل
اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد
لولا لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا
انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا
هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاولى ان يقول لولا انا لولا نحن
الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال
انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها و
جاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا
كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان
لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موضعه فالاخفش تصرف فيما بعد
لولا وسيبويه في نفسها واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع
وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في
الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي لتحفظ
تلك الياء لتفي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه
عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو تضربني لتفي اخر المضارع ايضا عن تلك
الكسرة بخلاف كسرة تضربن لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
الحوله لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة في المضارع ومع لدن وان واخواتها

يعني ان وكان ولكن وليت لعل مخير من الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات

البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو

حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج حملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق

نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف

الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي

هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار

فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل

مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع

ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية

وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك

التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم

اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك

بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان

الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد

هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الاصل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر

قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند

الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا

عامل له لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا

اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرفها المبتدا والخبر وما

بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي

يجعله وانما يعرف بعض العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا

هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو ووجه الرفع متعين

ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظة قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير
معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع شيء ما من غير سبق مرجع وذلك
المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي قبل هذا
الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان
الضمير راجع اليه وضمير القصة ان كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان لعدة فيها مؤنثا
ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الحصة
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لبيان الواقع
ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وجد هذه
التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا
الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب يتقدم قبل الجملة مفسر بالجملة بعده
فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة
زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا
يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان
منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد
قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز
وحذفه عن اللفظ باعتبار لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلة
واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه فيها
الاضمار فيها مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانها اذا خففت وان لم تشغلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد

خصائص ضمير الشان اثنى عشر الاول انه لا يحتاج الى تقدم ما يفسره الثاني انه لا يعطف عليه الثالث انه لا يؤكد الرابع انه لا يبدل منه والمقصود فيها توضيحه والمقصود منه الابهام بكذا

ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا

ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة

لمن اجدت بالعمل فاذا لم يجدها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد

المكسورة عليها عملا مع انه اجدر ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف

المطلوب فيها كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان

المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** اي اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات

بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسما وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة

حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق انها حقيقة في الاشارة الحسية فلا

يرد ضمير الغايب وامثاله لانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل

ذلكم الله ربكم مما ليس للاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها

بالحرف كما ستعرفه وهي اي اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونه للمذكر الواحد العامل في

الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا

اي و ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر وقدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس

في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل

واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر

ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل

في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا

المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سايرها الفرعيتها

وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف الياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل

الياء بهما وللمثناة اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته

الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف آخر ذان وذين وتان وتين

باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف

العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور

ووقوعهما على صورة المعرب تفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما

اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا

يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض

بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هي حرف

جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك

ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب

وهو الكاف بحسبها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع

ذلك مثل ضربتك بك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة و

اشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع الاسماء الاشارة

يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة واجتمع الى خمسة لاشتراك

جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون

اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون من ذاك الى اولئكن

يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت

مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك

اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت

مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن

وتينكن واولئك بالمد اولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذلك فقد

اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب

وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد

تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات تنبه فقال

الآخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك
وتانك وذانك حالكونهما بين الاخرين مشددتين وذلك باللام اي هذه
الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى
كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب صنيعة للقريب فاما ثم وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء
ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا بالمجاز على سبيل التشبيه واما
ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول
المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته
يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من
الانفعال الثاني بصدد والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه
المركب ولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا
من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد و
المراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول
فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا
لانه لاخراج مثل اذ وحيث ليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم
جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي

تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة

بعينها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب

الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان

يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته

اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية وما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول

والعايد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او

مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا

صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد

المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث يكونان بالالف في حال الرفع

والياء في حالتي النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في الجمع

المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة

المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع

المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء

في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء

والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل

نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى

والمجموع والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي

في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي

المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر

وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة

للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام بمجموعهما بمعنى

الذي والتي والمثنى والمجموع والعايد المفعول اي العايد الذي هو مفعول جزئيه

الموصول الا بلا ان كان مفعولا يجوز حذفه تقديرا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان عائدا

لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ولمن يشاء واعلم ان

النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه

تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وقد ذكره ايضا هاهنا فانهم اذا قالوا الاخبار

عن اسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي يعد فهما نهم طريق الاخبار به من جملة كثير

من مسائل النحو وقد مثلوا لنظائرها حتى يعلم ان في الكلام الاخبار وفي اي اسم يصح

وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة على هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا

اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعمال الذي والتي والالف واللام فان

الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي

وما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع

ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى

ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال من ضمير

اخرته او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا مناخرا فاذا اخبرت مثلا عن

زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في

موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة عني زيد والمراد بموضعه محله الذي كان له

في الجملة الاولى وهو في محل المفعول من ضربت ضميرا للذي اخرت المخبر عنه

يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي ومثل

الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول

منها لان مدخل الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ

اسم الفاعل من ... المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان

يكون الفعل الذي تضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس

وحبذا وليس وعسى لا يجوز منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالالام عن زيد في

نحو زيد

فى ليقوم زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا ينسبك فى اسمى
الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر
باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون
قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى
فى تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك
الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر
الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا
عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على
الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف دون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن
عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر
عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن
دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يكون الضمير الذى جعل فى موضع
دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك
امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة
فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرهما اى غير كلمة الذى
لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير
وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرهما نحو قولك زيد
ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك
اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عايد واذا جعلته عايدا الى المبتدا
بقى الموصول بلا عايد كل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فهنا اما كافة نحو

انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وموصولة نحو عرفت ما اشتهيه

شرطية واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت. شرطية نحو ما تصنع اصنع

وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب واما بجملة نحو

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس و

تامة بمعنى شئ منكر عند ابى على الشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى

نعم شئ او نعم الشئ هى وصفة نحو اضرب ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك

اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت

وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على

من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا

فى التامة والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن

فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة اى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت

والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء

الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التى

لا تقع صفة اصلا واجيب بان اى الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى

مررت برجل اى رجل اى برجل عظيم يسئل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى

الصفة وهى اى كلمة اى واية معربة بالاتفاق وحدهما لا يشاركهما فى الاعراب غيرهما من

الموصولات الا على الاختلاف فى اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لالتزامهما

الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا اذا كانت موصولة

حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرء بالضم

اى ايهم هو اشد انما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها للتاكيد شبهها بالحروف من جهة

الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم لتشبيهها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها

كما حذف من الغايات ما بينها وصولها اليه لم يستثن اى الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل

كاشتقني

كما استثنى التى حذف صلتها الا انه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا

معرفة فهو مبنى ببناء الموصوف لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت

وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شىء

صنعت ى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبر او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انه

خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا

للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شىء وفيه مسامحة باعتبار ان احد

ان ماذا بكمالها بمعنى اى شىء والثانية ان ما معناه اى شىء وذا زائدة والظاهر انه هو المعنى واما

واحدة فان معنى قولهم بكمالها معنى اى شىء انه ليس لكل منهما معنى على الاستقلال لكون

كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شىء وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول

لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية

ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر

مبتدأ محذوف لم يعتبر المضطلعون المطابقة بين السؤال والجواب **اسماء**

الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام مبنى الاصل

فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فاما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى توجع فالمراد

به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه

بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك

بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضم فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما

هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا

ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال بل اسماء مع تاديتها معانى الافعال امر

لفظى هو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة

لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشيخ الرضى وليس ما

قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ

الفصل لا المعنا بشئ اذ العربي الفصيح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ماكان بمعنى الامر والماضي ولم يقل ماكان بمعنى لفظ
الامر والماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من مصدر الفعل الثلاثي
المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ورد
عليه بانه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد
بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا
وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على
ما قيل مصدر معرفة مؤنث لم يتم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه و
حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني
لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه
النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج
عن النوع الذي ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين جميعها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع
اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي العين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق
وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان
وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب
في استعمال بني تميم الا ما كان اخره راء اي الا في فعال علما للاعيان يكون في اخره راء فان
بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين

ذان

ذات لواء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين ان
الواء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر واختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل ولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل صه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب
وي وح لا يقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ان يحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما الزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا
لا يقصد ان يحكم عليها وبها وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا لفظ
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ
او غاق وقت صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة
بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى
ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم
لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت
شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني
مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المبادر من

البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرهما على سبيل التمثيل تناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسميتين او فعليتين او حرفيتين او مختلفتين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتابط شرا علما لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر ونحوه مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة يفهم من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جحفمش مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة

ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر وفيه

اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا

المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه ومثله

فيه نظر لان الثاني منه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر جوابه ان المراد

بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار

وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن

لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات الدالة

على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا امثاله من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين

لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في

اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على المقصود اول

الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد

عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من

احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى

هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر و

اثنتا عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف

بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن

قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه

اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات

وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين جميعا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف

المضاف اليه اخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات**

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة

عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا

في القاموس كنى به عن كذا يكني تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشيء ويريد غيره ... عصام

والمراد هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه لا كل بعض

بل بعض معين كانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين و

لذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف لتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا

فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤها

لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية

عليها وكذا وبناؤها لانها فى الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار

المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد و

الكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت

او غيره وكيت وذيت وهما كناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما

كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها

ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب من الكنايات

كاين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل معربا لكنه انمحى عن

الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم

مبنى على السكون اذ اخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء

نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فهى تعتبر فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك

لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع

الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط

العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك

لانها ان جعلت من احد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة

ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب

وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه

ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية تميزه

كانهما نائبة عن معنى التصريح بهما وتدخل من فيهما اى في مميزى كم الاستفهامية والخبرية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية
كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم و
اما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية انتهى اى لكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية متضمن للاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم
اول الامر من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء التكثير وهو ايضا
نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين هما كم الاستفهامية والخبرية اى
كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين مواقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل
عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيثية وكذلك كان منصوبا معمولا على حسب اقتضاء
هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم
على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر المفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعين
لا احد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم
ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو
من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم نجعله من
قبيله لم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع

وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما

اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت

فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع انّ لهما

صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما

على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا

اي وان لم يكن بعده لا لفظا او تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا

قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ

ان لم يكن ظرفا نحو كم اخوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده

بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم

على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك

فكم هنا منصوب المحل او لا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين فيه

وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتداء وكذلك اي

مثل كم في اتيان الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسما الاستفهام والشرط

بمعنى انه يأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي

واني واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان

مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يأتي فيهما الوجوه الثلاثة الاول

نحو من ضربت وما بعثت بمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يأتي فيهما

الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما تلك

الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه

ومن اتى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يأتي فيهما بل

جميع اسما الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل لان

وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم يجر بجار نحو من اين

فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية وتقع اسما
صريحا نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة
بالابتداء وقال الشارح الرضي انا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب فما هو لازم الظرفية
ثم تقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك
بفلان اي متى كان عهدك به واما اي فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في
محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي
وقت كان مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية وكذلك يأتي فيه
الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت بايهم مررت ايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة
يعني فيما احتمل الاستفهام والخبرية وذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه كذا في كثير من النسخ وفي بعضها
وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه
الثلاثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما
سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب لا يخفى عليك ان هذا منصوص كما
سبق من وجوه اعرابه ويحتمل ان يعتبر في تميزها اعني عمة ثلاثة اوجه فاحدها الرفع
بالابتداء استفهامية كانت وخبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها
وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك
واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء
قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف
او القدم بمعنى انها الكثيرة الخدمة صارت كذلك وهذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما
قد حلبت بمعنى التضمين معنى تغلبت اي كارهة بخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره
مني واختار من انواع خدمتها الحلب لان خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي
والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من

الحلب لا طبع به ولذا نفى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى ذا النظر فى ابيه
وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه هل عن كمية عدد عماتك وخالاتك
فسئل عنه وكونها خبرية على الجر على سبيل التحقير اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على
عشاري واذا حذف المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع
عمة على الابتداء وما بعده صفة بقوله لك وخبره قد حلبت كم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة فى موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها لتسليط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة ونصبت خالة وفدعا او نصبتها نصبتهما واذا خفضت خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت وخبرية فى مثل كم مالك وكم
ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او
اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم فى هذا المثال
مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بكم بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر
ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت والى
ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية
اولا الزمان الدال عليه لا الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها
اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ
دون النية فان قطع نسيا اعرب مع التنوين نحو ذهب بعد كان خبرا من قبل و
سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت

هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف

الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان

كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق

وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة

ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا

اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة

وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت

قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجراها اى مجرى الظرف المقطوع

عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه البناء على الضم وان لم يكن غير من

الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه

الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما

وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها

بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان

ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء

اما ترى حيث سهيل طالعا بجعله مضافا الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى

مكان سهيل طالعا اخره نجما يضيئ كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات

لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته

الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات

المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال

علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها

اى من الظروف المبنية اذ زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي

اذا كانت زمانية للمستقبل وان كانت دخلت على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها

ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه

في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت

الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام

الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى

اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون

جملة على الاخرى فيتضمن حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط

فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبته لفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على

الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة

عن معنى الشرطية المفاجاة ان جاء الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت

لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبته

ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير

نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف حاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى

المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه اما الفاء

فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف

من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب

الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده

مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا

لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع

او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت

احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت

سبقه البشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث

لكونه وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم

ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو
خرجت فاذا زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام و
الشرط نحو اين زيد اين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال
ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان
قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها
ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال الصفة
لا زمانها لما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل في الشرط مع ما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس وسط عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده
فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا ام ماشيا
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ
يوم الجمعة اي اول زمان عدم الرؤية يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المذكور المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ
اليومان اللذان [illegible] اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فاليومان لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين واشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة

كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول امدا لفعل لان انه
وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
زمان الفعل قبلهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حالكونه متلبسا
بالعامل اي بعده المتعرف جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان
اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك والفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على تقدير
هذه الصورة مثقلة كانت ومخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب كما خرجت مذ ان ذهبت
او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان
مضافا الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ
زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين
مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعدهما اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ
والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان الظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما
يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد
بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند الفرق انه يقال المال عند
زيد فيما يحضر عنده او فيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال الذي بيد زيد ولدن زيد

الابما يحصر عنده وحكمها ان تجرها على الاضافة نحو المال الذي يده بيد وينصب في بعض

لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا لتشبيهها لنونها بنون التنوين في مثل

رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة و

غيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد

يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة و

جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي

المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه لاستغراق المنفي

جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة

لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد

وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل

المنفي فيه وقوع شيء لاستغراق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض

على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض

العائضين اي دهر الداهرين في معنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف

المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف

اليه او بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من

خزي يومئذ بفتح يوم بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب

اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء

على الفتح والاعراب مثل وغير مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل

ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة

الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما

اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا بيان باب المعرفة والنكرة

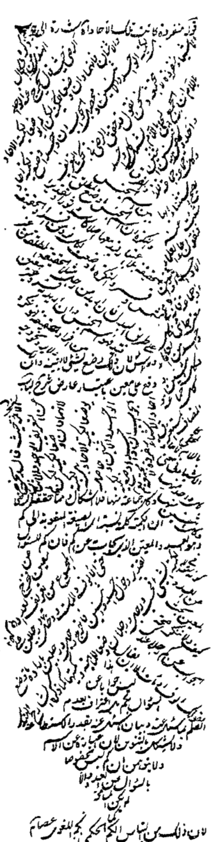
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي وكلي لشيء معين بعينه

اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية
والمعهودية اذا وضع له الاسم فهو المعرفة واذا وضع له الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر
عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه
يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى
ترتيبها بحسب الرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة متشخصة
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد
بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك
المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته والجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد هو الحيوان المفترس ووضع
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار
علم لهذا المعنى الجنسي معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي
مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات
يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
حسية مبهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع
له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها و
معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر
وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان المشعور
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل
واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام
العهدية او الجنسية والاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله

اللام

اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم فى ليس من امبر امصيام فى امسفر بدل من اللام ولا يعد
ما دخلته فيما اخر من المعارف وعرفه لئلا نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف نحو
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المنفهمون لو بوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل
يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمس المذكور ويستلزم
صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى
الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى
المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك
نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به
عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن
عن التعريف خص العلم بالتعريف قال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب
او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو
الاسم ما وضع لشىء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات وعن الاعلام الغالبة
التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فانها داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان
هؤلاء المستعملين وضعوا له لك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشىء بعينه غير متناول لغير ذلك الشىء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها
وقوله بوضع واحد اى غير متناول بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار
الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى فلها لبسا عند

المخاطب من حيث صنفاها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت
جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من
اللبس ثم المضمر الغائب لم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون منهما
واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه وبهذا اما اثبت
التفاوت بين صنفا بعد بيانه بين انواع المضاف اليه اجمالا وهذا الترتيب الذي ذكره
هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان
لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء
منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدود وذات احادها كل واحد
منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت
منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها
اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود منها بكم يجاب بالاثنين وهكذا الى
ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان
المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض
التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومنا ومنوين من حيث لا يفهم منها
الواحدية والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها



اما

اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان وباسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين
والفين او بالجمع كمات الوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف
تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان
في مفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو
القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو
ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول
اذا جاوزت عشرا احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا
عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرئة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث
وغير الواحد والواحدة الى احد واحدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو
ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء الجزء
الاول منهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين من جنس
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من
جنسين اما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فهو على التذكير في ثلثة عشر والتاء
في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من
التانيث في ثنتان وان كانت للتانيث لانها حملت على ثنتان واما تانيث
الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث
اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
فتحاتي ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون
اخف من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوص بالعطف على عشرة

المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى في المذكر والمؤنث

من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد

وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث الى غير الواحد والواحدة ههنا بدل الترك

لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم

بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها بما عداها

فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كاثنان ذلك الزائد بلفظ

ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان

او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث عشرون في المؤنث

هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين تقول فيما زاد على تسعة وتسعين ما

والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما

ثم تقول فيما زاد على مائة والف وفيما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما

او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير و

تبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث

نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون

امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون

رجلا وثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة

وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد

ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة

على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لثاقل المركب بالتركيب

معدى كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة

كما في قولك جاءني القاضي فاحذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي

زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها الدال على الياء

المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما

فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز

للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والمراد الى العشر مخفوض

اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه

لما كثر استعماله اثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما

كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله

مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال

مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون ومئين والثاني في صورة

جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال

ثلاثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما عودوا

المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد

مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد

اما نصبه فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم بقاء النون معها اذ هي في صورة نون

الجمع لا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما افرادها فلانهم كرهوا ان

يصير ثلثة اشياء كالاسم الواحد لا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان

غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد

امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا

ومميز مائة والف وتثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما

قال وتثنيتهما لان استعمال الجمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة

رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل كما يقال الفا

رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما

على طبق مميزها لكنه لما كانتا حادثين في جانب الكثرة من الاعداد والمائة والالف في

جانب الكثرة منهما اختير في مميزهما الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة

وغاية للتقال واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص

اذا عبرت بها عن المؤنث وبالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة

النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث

فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النسا اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم

وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد واحدة ولا اثنان واثنتان

وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال

اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا لهما على تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون

الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز اي الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما

الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدية والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا

كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل

يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنا

عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مستغنى عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم

اذا كان مميزه مثنى يستغنى عنه لكنه لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت

لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو

اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان

استغناء بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصوغة بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة

الافراد يعني التنوين وعلامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد

استغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر

الاثنين على حدة فاختار واللحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان

رجلان اخف من اثنا رجل وذلك لان الاستغنا انما يكون لافادة اي افادة لفظ

التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك

التنصيص

التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى
في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه اذ يد عليه
بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين
انما ابتدء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في
المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي
لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات
لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله الذي هو تبعيته من المتعدد
من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر
والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير انما لم يقل الواحد والواحدة
لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشر الى التاسع
والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم فاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسما الفاعلين
في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو
الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا
الاسمين لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار تصيير واعتبار حال اختلف اضافتهما اي اختلاف اضافتهما
قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى
الانقص بل وحادي مصيرهما اي الاثنين ثلاثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي

حینئذ لاثنین ثلثة وقیل فی الثانی ای فی المفرد المميز باعتبار حال المرتبة ثالث ثلثة

او اربعة او خمسة بالاضافة الی عدد یساوی عدده او یکون [تحته] ای احدها

لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا یلزم جواز

ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلک مستبعد جدا وتقول فی اضافة ما

زاد علی العشرة حادی عشر احد عشر باضافة المرکب الاول الی المرکب الثانی ای

من احد عشر متاخرا بعشر درجات بناء علی الاعتبار الثانی وهو اعتبار مبان

الحال خاصة لا الاعتبار الاول لا یتجاوز العشرة کما عرفت وان شئت قلت فی

اداء هذا المعنی حادی عشر بحذف الجزء الاخیر من المرکب الاول استغناء عنه

بذکره فی المرکب الثانی وهکذا تقول الی تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المرکب

الاول لانتفاء الترکیب الموجب للبناء وتبنی الجزئین الباقیین لوجود موجب البناء فیهما

وهو الترکیب المذکر والمؤنث ذکرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الی ذکر التانیث

والتذکیر وقدم المذکر لاصالته واخر تعریفه لانه عدمی وتعریف المؤنث وجودی

المؤنث ما ای اسم کان فیه علامة التانیث لفظا ای ملفوظة کانت تلک العلامة حقیقة

کامرأة وناقة وغرفة او حکما کعقرب فان الحرف الرابع فی المؤنث فی حکم تاء التانیث ولهذا

لا یظهر التاء فی تصغیر الرباعی من المؤنثات السماعیة ونحوها او تقدیرا ای مقدرة غیر ظاهرة

فی اللفظ کدار ونار ونعل وقدم وغیرها من المؤنثات السماعیة والمذکر بخلافه ای اسم متلبس

بخلاف المؤنث ای لم یوجد فیه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا وعلامته ای علامة

التانیث التاء والالف حالکونها مقصورة کسلمی وحبلی او ممدودة کصحراء وحمراء وقد

زاد بعضهم الیاء فی قولهم ذی وزعم انها للتانیث ولیس ذلک بحجة لجواز ان یکون

صیغة موضوعة للمؤنث مثل هی وانت وهو ای المؤنث حقیقی ولفظی فالحقیقی ما

ای اسم بازائه ای فی مقابلته ذکر من جنس الحیوان کامرأة فی مقابلة الرجل وناقة فی مقابلة

جمل واللفظی بخلافه ای متلبس بخلاف المؤنث الحقیقی ای لیس بازائه ذکر من الحیوان بل تانیثه

منسوبًا الى اللفظ لوجود علامة التأنيث فى لفظه حقيقةً او تقديرًا او حكمًا بلا تأنيث حقيقى
فى معناه كظلمة مثال للتأنيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظى تقديرًا فان
تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عُيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظى الحكمى
كعقرب لقلة وقوعه فاذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اى الى المؤنث مطلقًا
حقيقيًا او لفظيًا مظهرًا او مضمرًا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبًا ايذانًا
بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندًا الى ظاهر غير الحقيقى فانه لك الاختيار
فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه
لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيًا واستغنائه عن الحاق التاء به كما فى المظهر
به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعًا الى المؤنث
الحقيقى وضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان استثنى
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضًا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن
استيفاءً لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضًا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى
تركه فتقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا
اذا كان المؤنث الحقيقى منقولًا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقًا اى سواء كان
واحده مؤنثًا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرًا نحو جاءت الرجال الحكم ظاهر غير المؤنث
الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقتها به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال او جاء الرجال
وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالمًا فان
ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون جاؤا ولا يقع جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن

فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير

فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما بمثابتها

في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما بمثابتها في كونه جمع المذكر

الغير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بالتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن

اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير

العاقل كالايام فلانه لا اصالة له في التذكير كالرجال فراعي حقه فاجري مجرى المؤنث وفي

الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت

لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء لحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجرين

مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده ليتقدر المضاف او مقدر بعده

ونون مكسورة قوله آخره والا لانتقض التعريف بالاعلى مثل مسلم من مسلمان و مسلمين

كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح

ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس

لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون موضوعة على الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات

في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون لتدل ذلك اللحوق

او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وحده لا لدخوله فيها على

ذلك لانه لو فقد تسليمه اذ لا بد للمراد من امور ثلاثة على شيء يتم هذه الامور الثلاثة

دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع

مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله

تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك فيهما ولو اريد تقوم مثله بما ثله في الوحدة

والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف

بالاسم المفرد الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بهما

الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا

المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له للاب
فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد ولا يبعد
ان يراد بالموضوع اعم من الموضوع حقيقة او حكما والتنبيه

يشكل بالابوين للاب والام وكذلك تثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس

قلت جاز ان يجعل الام مسمّاة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى

المسمّى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيحاتسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسمّيين

بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرءين

ايضا بلا احتياج الى ادعاء استمية الطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة

ولياول بالمسمّى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار

لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف

اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها

نحو زيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمّى بزيد ثم يثنى ويجمع كذا عمر اذا كان علما لابي

لابي بكر يأول بالمسمّى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها

وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس

فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه لما كان اخر الاسم المفرد

الذي يحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما

يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال المقصور اي الاسم المقصور وهو

ما في اخره الف مفردة لا ازيد ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات

والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل

لم يمل كالوان في المسمّى بالى وهو ثلاثي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة

احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة وحكما

وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كانت

الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحا او حكما بان كان مجهول الاصل وقد امل

اصيل كمتيان في متى حيث جاء متى مما لا او كان بعد احرف فصاعدا اصلية كانت

الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فالياء اي قلب الفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل

فهو ان يكون لها سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرف عصا ثم الذي ... هـ

قوله حكما بان كان ... في حكم منقلب عن الواو

فهو الذي تقع في ... الاصل ولم يعرف ...

لانه اذا كان مجهول الاصل ... تلك

الالف بحو ... على كونها

منقلبة ... شيء

لو ... اصل

لا ... ان يكون واوا في الاصل ...

اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته

اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبت الهمزة فى الاكثر لاصالتها كقراءين

القاف وتشديد الراء لجيد القراءة للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض

العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتأنيث اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء

فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد فى الصوت والثانية للتأنيث فقلبت

الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا نحو حمراوان لان الهمزة حرف

ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة

من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت وجوه وربما صحح فقيل حمرائان

وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والا عرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن

الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة

عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو وردى فالوجهان المذكوران جائزان

احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن ياء او واو ملحقة بالاصل

وفى الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلبها

واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها

واوا وفى الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء

الارداءان بالهمزة اوردوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول

المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل

اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب النحاة

كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى

من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء

ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين

يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان

وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من نسبة ... من حيث انها من اقصى الحلق والواو من مبدء الشفة فحمل النقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير شرح لباب

كساء او غير جار مجرى الاصلى وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد حصل فى القلب وعبارة اللباب يوافق ما فى المتن فى الكلام والعلباء عصب العنق بكذا فى الصحاح عصام

وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف اخر المثنى كنجريان وثمريان في خصيان

والبيان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها منهما هو

ان كل واحد من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع

بما بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان

وهما اللغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة

مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس

له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي

المجموع ما دل اي اسم تدل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك

الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد من

واحد تلك الاحاد كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان

او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلقة

بقوله مقصودة او بقوله تدل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حالا من الحروف

ودخل في قوله بتغير ما جمع السالم لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء

فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء

الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة

خرجت اسماء الاجناس اذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فليس مقصودة فاذا قصد بها

الافراد استعمالا فليس بحروف مفرد وكذلك بقوله بحروف المفردة خرج اسماء الجموع والعدد

فنحو تمر مما يكون الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع

على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن

حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا

بخلاف اسم الجمع فان مثل الكلم لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو جنس وقيل

ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما

قوله احاد كرجال فانه يدل على افراد كزيد وعمرو وبكر وكلها منهم مقصود بحروف مفردة

وهي الراء والجيم واللام بعد الترتيب الخاص

ولم يقصد لمفرده لان مشترك رجال لا يبقى

في المفرد من حروفه وكذا تقصد فيه الاحاد

بالمفرد تقصد بحروفه لان لقاء المفرد يستلزم

بقاء حروفه من غير عكس مختار

حروف المفرد

مستقيم عكس التعريف

باعتبار صدق

الجنس عليها والاشتمال على غرفه

باعتبار حروف مفرده بخلاف لسوة لانها ايضا

باعتبار حروف مفرده وضعا فان قيل فلم

يعرض ذلك في نحو ابرد وخضم وخنيذ وقوم ورهط

قيل لا داعي ثمة لعدم جريان احكام الجمع فيها

وعدم كونها على اوزان الجمع المختص به او

المشهورة فيه بخلاف ما نحن فيه فانه متحقق وهو

جريان احكام المفرد فيه فتدبر

قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسما الجموع التي لها احاد من تركيبها

كحامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسما الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم

الجمع لا واحد له من لفظه كعوابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما يكون الجمع و

الواحد فيه متحدين بالصيغة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون

بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمه فلك اذا كان مفردا ضمه قفل واذا كان جمعا ضمه اسد

وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة

يكون لمونث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حال

الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي الجر والنصب ونون عوضا عن الحركة او التنوين على

سبيل منع الخلو مفتوحة للتعادل لخفة الفتحة وثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللام حقيقة

لفظا او مع اللحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من

جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه

ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال

فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة

كقاض قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة

الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين

وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة

الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين وحذفت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر

اسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي

بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة

على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما

مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء

الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان

القاضين دون القاضيين و مصطفون دون المصطفون فتدبر عصام الدين

الاسم

الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فلكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع لصحة

بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد منه

الكل كعين او الاثنان كامرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر

ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او المقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون

خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها اذ

فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء

لا الالف فلا يمنع عن الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فهي صورة علامة التانيث

والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي يجمع جمع

المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له

شروط اربعة الشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن

صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث

بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه

بين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل

لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في

تلك الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى

مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة

كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمونث لان فيه بالتاء

وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون اسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة

دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال في العبارة

الوصف مع المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة صبور وجريح فلا يجمع

بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع

جمعا مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس

يندفع بتقييد الحيثية اي فذكر علم من حيث انه ذكر علم فيئول الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الفصل بالشرط المتوسط بين المبتدا والخبر والسعد وكانه لم يلتفت اليه لانه مع الصدر اختصاصه بالشعر نفي انه لو تسمع منع الصدر لما اوقعا الرضي في غير سنده موثوق به عصام

ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ ومنها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال جمع حائض حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرطه مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه او من حيث الامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به ولا يتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير

قوله كما هو المتبادر فيه ان التغير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة ما يحتمله الفاظ التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق لا وجود على المتبادر في الاول دون الثاني بقي ان تغير نحو افراس باعتبار الامور اللاحقة زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لا نسلم في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض خفاء السكون وصيرورته ثانيا بعد ان كان اولا والعقد بين الفاء والسين بعد ان كانا متصلين نفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المتبادر في تعريفه والأوجه ان يقال المراد تغير بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع السالم لان الجمع السالم لم تغير مفرده بتغير اجزائه لا بتغير صيغته لان ابطال الاجزاء لا يغير الصيغة فقوله تغير بناؤه اي صيغته اخراج الجمع السالم حيث لم تغير صيغته الا تغير بتغير اجزائه حقيقيا

حقيقيا كرجال وافراس كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى
جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع
فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى
السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اى المذكور من
الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما
للاخر مع وجود الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى الحدث
معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر الجارى على الفعل
والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده
مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحاله
لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاجراء مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثى
المجرد سماع اى سماعى يرجع عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب التصريف وفى غيره
اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسى
كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته فى
علم التصريف يعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى
اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار المشابهة
فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر
عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا
مطلقا فسيجيئ حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير ان مع الفعل
مع ان وشى مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله

قوله سماعى يعنى انه اطلق السماع واراد به السماعى مجازا ولم يرد ان يا النسبة
محذوفة اذ لم يثبت حذفها فتدبر

فيه ويكون الظرف مفعولا بما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع ثنيا

على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر الفاعل ولما كان تثنية الفعل

وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم

فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم

الاشتقاق فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد

الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر

لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في

مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة

للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول

سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص

الجلاد وضرب يوم الجمعة ضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام

التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان

مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزه لك على قلة فرقا بين شيء

وبين المقدر به قيل لم يات في القران شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او

مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان

اي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز

ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا

نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا

مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا

له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل

عمل المصدر للمصدرية وعمل البدل للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين

قد عرفت ان عمل للبدلية للمصدرية فهذا التوجيه ليس بتوجيه عصام

ضمن المصدر واسمي ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض

احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخر لتوهم تعلقه بالقسمين

تعلقه بالقسمين على سواء **اسم الفاعل** ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث

موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها [illegible] ولو قال لما قام

به الفعل لكان اولى لان ما [illegible] يذكر بلفظه [illegible] التعريف يعني بحدث

يعني بالحدث تجدد وجوده وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف في

شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة

وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان وضعها لمن

قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر

ان اسم التفضيل داخل في الجمع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به واخرج ذلك لان

المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام

الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فوضع الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع

له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به [illegible]

وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل

الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى

الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل

لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما عرفت فليس اسم

التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ونحن نقول ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدعى انه حصره صيغ اسم الفاعل فيما ذكر

وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في الرضي الشريف بعينها معناه ان

صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق

من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة

الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزنا الالم نقر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الصفة واسم الفاعل اولى للغلبة عصام

مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب صيغته اي صيغة

اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه ورباعيا مجردا

او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع

حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضمومة اولا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن

فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فانما وضع الميم موضع

حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فانما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو

اتيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا

فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل

عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان

الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان الفعل يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول

له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال

اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال

او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع فيلزم

ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال

اعم من ان يكون تحقيقيا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط

ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل

العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان

ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او

الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب

ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه والاعتماد على الهمزة

الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا

وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد اقائم

الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي

بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وذكر مفعوله وجب الاضافة اي اضافة اسم الفاعل

الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو

امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي

او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته تكون

اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي

بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل

معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر

لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر

لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام

الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب

ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الان وغدا لانه فعل بالحقيقة

حول عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع

منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن هذا اسم الفاعل

للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر ومثله اي مثل اسم الفاعل في

العمل واشتراط ما يشترط به عمله على هذا التقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن

اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة

مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا ومررت

بزيد الضراب عمرا الان وغدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات

من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم فاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع

منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعد

محذوف ان كان له اي لاسم الفاعل بمعنى الماضي
ما هنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث
لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول
فاكتفى في عمله في اسم الفاعل بمعنى الماضي
من غير نعمل الا الضرورة لا يجوز الا بما
معنى الماضي في غير هذا الا انه
لا ضرورة فيه
لم يوجد عامل

تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع نحو تقول
الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون
الضاربون عمرا الآن او غدا او امس يجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع
مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها لوجود هذين
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب الاليم بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرائن تم الاعتماد عليه **اسم
المفعول** هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات
ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب وعندا
اقامته مقام ما علم مما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول كمضروب ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتح وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء
وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين
والاعتماد على صاحبه والهمزة وما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا
باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما
الآن او غدا او امس **الصفة المشبهة** باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع و
تذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين

لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان
يكون لازما ابتداء او بعد الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله
الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى
صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع ليخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال صيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ولم يجئ
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة
كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد
على الموصول لا يتاتى فيها الا ان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها اقساما اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن
حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد
منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا
صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول
من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي

فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة
وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع وقال الشارح الرضي الاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اى اضافة
الصفة اليه تفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها التوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا
بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه
الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم
الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان
قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها
ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير المحذوف عن فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة
فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام

مثل الحسن وجه غلام

مثل الحسن وجها ووجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير
واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها الا ان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية
مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في
صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف
فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني
حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه
بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من اقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في
الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه حسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في
المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن
لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما
فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد
على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه
حسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير
غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال
ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعلها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا

يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا يجمع بتثنية معمولها

وجمعه وإلّا أي وإن لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب أو تجر نفيها ضمير الموصوف ليكون

فاعلها مؤنثا نث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة

وجها وثنى أي الصفة إذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان

وجها ويجمع أيضا الصفة إذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون

وجها وأسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين أي اسم الفاعل الغير المتعدي إلى مفعول

واسم المفعول الغير المتعدي ونصا إلى مفعول لأن الاشتقاق من الفعل المتعدي إلى مفعول

واحد فإذا بني اسم المفعول منه أقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد إلى مفعول

مثل الصفة المشبهة في ذلك أي فيما ذكر من الأقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل و

المفعول القائم مقام فاعله وينصبانهما وينصبانه ويضافان إليهما فتقول زيد قائم الأب ومضروب

برفع الأب ونصبه وجره فإذا كانا متعديين لا يجوز إضافتهما إليهما ولا نصبهما لئلا يلزم

الالتباس بالمفعول فإذا قلنا مثلا زيد ضارب أباه وزيد معطى أباه لم يعلم أن أباه في المثال

الأول مفعول الضارب أو فاعل لم ينصب بتشبيهها بالمفعول وفي المثال الثاني إنه مفعول

ثان للمعطى أو مفعول الأول أقيم مقام الفاعل ونصب بتشبيهها بالمفعول والمفعول الثاني

محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب فتقول زيد تميمي الأب مرفوعا و

منصوبا ومجرورا **اسم التفضيل ما اشتق** أي اسم اشتق من فعل أي حدث

لموصوف قام به الفعل أو وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل أعني ما جاء

للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في أصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة إما

ظرف لغو للموصوف أي لذات متصفة بتلك الزيادة أو ظرف مستقر له أي لموصوف

متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف

يخرج أسماء الزمان والمكان والآلة لأن المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا إبهام في تلك

الأسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو أي

اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل

فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال

وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من ثلاثي لا رباعي

مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة

على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط

بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه

الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها

اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من الاصول ومن الزائد او ممتزجا منهما فلا ينبغي

ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب

ظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم

التفضيل ايضا منهما الالتبس المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا

التعليل انما يتم اذا بني ان افعل الصفة مقدم بناءه على افعل التفضيل وهو كذلك لان

ما يدل على ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى

موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس

بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل

على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل

هو اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب

وحيث قيد نا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه صح على هذا التقدير

اشتقاق احمق على صيغة التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا

بشذوذه في نحو احمق من هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة

في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات واعظام وخيوط على عنقه وهو

ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا عرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات الطلب

غير متصفين بالتفضيل بل بالصفة قال الكوفيون يجيء من
البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان
وقال البصريون باجازتهما
شاذ ومشتق رعليه
لسواد ابي وصف
الكوزاره
ابلض
من اللبن عصام

اي الموصوف بما ليس بلون ولا عيب ظاهر وان
مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد
بل مخص منه عصام
الدين
اي على التقدير ان المراد بالعيب الظاهر ينبغي صحة احمق من غير شذوذ
مع انهم حكموا عليه بالشذوذ
نحو انتهى

التفضيل وقد حكموا بشذوذه في نحو احمق من هبنقة الكاتب
المراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما
حكي من ابن هبنقة من تعليق خرزات
وخيوط على عنقه وهو قد يكون هبنقة
نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار
فلا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا هندي

اخوه بقلادة فلما اصبح قال يا اخي انتنا نا فرانا نفيه شابته من حمق ابن هبنقة القيسي

وجواز اشتقاق اجهل وابله لمن يكون تبلد وجهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا

يقول بذلك عامل والشارح الرضي عد احمق من مثل ابله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان

والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق وقياسه

اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا

مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع

قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس

اشغل واشهر واعرف يستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة

او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما

مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه

مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص

الذي قلنا انه افضل من زيد عمرو فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب

ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام

نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا يكون ذكر

اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست

تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا

لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله

ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف

اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة

موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار

تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاكثر

التفضيل

اكثر لان وضع افعل التفضيل للشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط في
استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا
المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد الزيادة مطلقة
اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف
اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف ساير الصفات نحو مصارع مصر
وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه واله
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس
داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان
موصوفه مونثا نحو زيد والزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من لانه ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون
المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضل او فضليات هن

مافيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم
مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع هو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد
مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق دلالات التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفاصلة
بينه وبين ما به الجر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع
بالفاعلية تعريضه للاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل
في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما اختص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا الا ان وجد بعده ما يوهم ذلك
فالفعل الذي على فعل يدل على انه منصوب به قال الله تعالى هو اعلم بمن يضل عن سبيله اي اعلم من كل
واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه ما
يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل
بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه هو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة
اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو
في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب
باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا

وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر
محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه يحصل
له ظهور تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر به عمله كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها
عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم
يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا
من وجه مفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار و
لئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما
قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن في هذا المثال بمعنى
حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان
يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فبقي
اصل كحل عين رجل مقيسا الى حسن زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة انسب
بابا ها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين
زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه
مجردا عن الزيادة لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي اليه لكن

رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام

فرجع المعنى في ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة و

الزيادة بالطريق الاولى كما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا

لان نفي الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصلح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو

في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن

كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي مقتضيا

لجواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من

زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في

المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه

مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية فلم يبق

له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل

والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيل فله قوة ان يعود حكمه

بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء

لفصلوا الى بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية

وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه

الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية

ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا والخبر

اذ العامل بالحقيقة في معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية

فانه لم يبق اجنبيا فانه معموله من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين

زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في

معنا تعقيد كما لا يخفى وكذا لو قيل هذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو في

الكحل في عين زيد لا يخرج عن ذلك كما كره تعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة

الواردة

الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها

وما عبر عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير

عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه على ترتيب غير ترتيبه

وينقل هذا التركيب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة

ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل

من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار

ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور

المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغير لان اصله

من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل

الشيء على نفسه ويتعلق الكحل ح فان نص ما على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل

فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا

احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا

وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او

فقوله ههنا ما رايت عينا كعين زيد كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من

هذا على المبالغة وجدان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة

وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت على الابتداء كما في الاولى لان افعل التفضيل

مع مجروره ما يتصدى فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى فتى على ان صفته مصدر محذوف

اي تلك ما رايت كعين زيد وقولا بأثل قول الشاعر وانما ترك هذا البيت ليكون مبتدئا

بما هو مثل المماثلة وترك موقوف واحسن المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في

مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور او لو تمام

البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا

اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب

ان تجعل معنى قوله فان قدمت ... انك قدمت ...

العين حيث ان تصف حسن ليس لك ان تقدم ... على

انه لا فصل لاجنبي وليس معنى حسن ... المفضل والمفضل

عليه لم يذكر هناك مفضل عليه ...

لانه وان لم يذكر لكنه مقدر تحقيقا

احتمال حين متحققان

نظرا الى تقديرا

الكلام

كعص

منهم بوادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع لراكب
وهو مخصوص براكبي الابل ... اي التحية من حي الى حي وهو المكث في البادية
وساريا من السير وهو السير في الليل فهو لازم اري اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى
الاول واديا مفعول وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول اول
وكوادي السباع مفعول ثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف
والواو في ولا ادري اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار متعلق باقل والمجرور
عايد الى واديا وركب على اقل وجملة اتوه صفة لركب و[illegible] تمييز عن نسبة اقل الى ركب او
منصوب على المصدرية اي اتيانا تاثيرا واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى
ضمير [illegible] والمعنى لا ادري واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في
[illegible] وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقي والمستثنى مفرغ اي لا ادري واديا اقل
اخوف في كل وقت الا في وقت وقاه الله ساريا يقول مررت على وادي منسوب الى السباع
لكثرتها فيها والحال اني لا ادري مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف
الركب اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع
في كل وقت الا وقت فانه الله سبحانه ركبا ساريا اي سايرا بالليل فيه عن الآفات والمخافة
ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت لا ادري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع
ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل
واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت
النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل
ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية
ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
ثم رجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية

الكن المطابق لما ذكرنا في وجه الحصر رجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى علم ان الفعل يشتمل

على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة

الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل

بالمفهوم فالمراد بمعنى في نفسه ليس الا النسبة لما وصف ذلك المعنى بالاقتران

بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق

الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهوم مقترن وضعا باحد

الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم

عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج الاسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او

غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها

في الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين

لانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه

اي خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل للتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل

وتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول السين وسوف لدلالة الاول على

الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي

الفعل كلم ولما او للطلب كلام الامر ولا النهي عند كلاء النهي ولتعليق الشيء بالفعل كان دون

الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول

قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل

والصفة استغنت عنها بما يلحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا

جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم

المحوق نحو تاء فعلت زاد نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل

فيه نون فعلن ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل

وقيل عنه حط فرعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارزة

تا المنع لان المستكن اخف من البارز فهو بالتعميم اليق واجل الماضي ما دل اى فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه وقبليه
ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب
الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
منعه بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه
بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر المبتدا المحذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبنى فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا
وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما
قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير
الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه
اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اى حال كونه متلبسا باحد حروف نايت في اوائله
يعني الحروف التي جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى وقوع ذلك
الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين
المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اى وتلك المشابهة
انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني
الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان
الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم
مضارعا الا لهذا المعنى لان معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا

الشبيهين او رضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة
للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب كانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد المؤنثين غيبة
اي في حال كون تلك المؤنث والمؤنثين غائبات وذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي
غير الضميرين المذكورين هما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير الضميرين المذكورين
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة
الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابقة و
حروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج او لا يخرج و
مفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا
يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
انما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة او خفيفة ولا نون
جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا اما نونا التاكيد فلشدة الاتصال كالجزء
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله
على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب اعرابه رفع ونصب يشارك الاسم
فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان
والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن المخاطب المؤنث
مثل تضربين فهذه سبع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في
الواحد الغائبة المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في
المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة

ونون التثنية الخ لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوعا الا للتثنية والجمع والمخاطب عصام

وذلك النون حيث فهما اولى كان المشار اليه بذلك شاملا للصيغ جمع المؤنث لا يقتضي [illegible] عصام

لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به
ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها
اي حذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما في الاسماء تابع للجر مثل
يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها
والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة و
الفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف
في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم
زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
او كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب وفي مررت برجل
يضرب اي رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم
فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم
الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدر
عليه كذا قائما الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب
اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله

لان

لان نقصر كائن فی ای شئ وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذان فخففت
وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكی وبان مقدرة بعد حتی
نحو سرت حتی ادخلها وبعد لام كی نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهی لام الجار
الزائدة فی خبر كان المنفی نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة حروف جار فيمتنع دخولها
علی الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرنی فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينی
حقی فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر علی الانشاء
فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد علی المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنی
فی زرنی فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منی اياك وفی لا تاكل السمك وتشرب
اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التی ينتصب به المضارع مثل
اريد ان تحسن الی مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب
بحذف النون وكلمة ان التی تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنی الظن هی ان المخففة من
ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع
فلا تناسبه وليست ای ان الواقعة بعد العلم هذه ای ان الناصبة نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التی تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته علی غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة علی التحقيق وباعتبار عدم التيقن
يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجری فی ان التی بعده الوجهان ولن مثل لن
ابرح الارض ومعناها ای معنی لن نفی المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم ان
يكون فی قوله تعالی ولن ابرح الارض حتی يأذن لی ابی تناقض لان لن تقتضی التابيد وحتی
يأذن لی الانتهاء واذن التی ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها علی ما قبلها
ای لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها علی ما قبلها لا ينصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد علی ما قبلها فصار كانه سبقها هكذا

وكان عطف على لم يعتمد اي ينصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وبهما لا يمكن
الا في الاستقبال اذن فقد وجد الشرطين نحو اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل
اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الفاء والواو فالوجهان جائزان النصب بناء
على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكي التي ينصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة و
معناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
في المثال المذكور وحتى التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية والى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى
زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت
بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني بيان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان تكون هي
زمان التكلم بعينه نحو مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى
ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول

هيئت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد
حتى في هذه العبارة مرفوعا فبقيته على ما كان عليه حكيته ففي زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء
ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتداء يكون الفعل خبره ليكون
حتى داخلة على الجملة كما توهم بعضهم فيرتفع اي تعد حتى لعدم الناصب والجازم
وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي فان فات
الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما يريد به الحال تحقيقا
فانه تصديق بنفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى
عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان
الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة
كان سيري حتى ادخلها لان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز
ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعين
الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في
التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه
وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا
التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري لا مستانفا

فيه

فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما قيل
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع هي لام التاكيد لنفي بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا
يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف
المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على
تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث
يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليتعلق الكلام بتقديم الانشاء او ما في معناه
من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفا على الجملة السابقة امر
نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ونهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا
يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي
نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو
ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع
معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على
اخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها

المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها
بما بعدها والا فالواو للجمع تماما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى مثل ما
الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو لنحو
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان والا ان اى بشرط ان يكون بمعنى
الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم
من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا ان
تعطينى حقى وسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره
يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى و
العاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم
واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط الستة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو يعجبنى ضربك زيد وتشتم او
فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله العاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدود
الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى
ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا
وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل
العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت
به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد
عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز
اظهارها ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو

اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه
الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه او ان
تضربك مجازا ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى
لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب
ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم
يظهر الناصب فيجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة
دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو
لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي
احضر الوغى في رواية النصب لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكر
ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في
معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي يجزم المضارع بكلم المجازاة
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وهذا اختار لفظ
الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث
يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء
كان مع ما او لا ومن وما واي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ
في كلامهم على سبيل الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما
تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المعلوم
استواء قراءة القارئين في جميع الاحوال والكيفيات شديد اما مع اذا فلان كلمات الشرط
انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع



به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه
ان شاء الله تعالى فلم اقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل
الضمير الى ما هو قريب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما
بالاستغراق اي استغراق زمنه لما قبله من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم
زيد ولما ينفعه الندم اي عقيب ندمه لم يزل استمر انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها
واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم اي استمر ذلك الى وقت التكلم بها وجواز
حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو
شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
ولا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب كان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع
اي ينفي بها فعل متوقع منتظر نقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في
غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد
تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا
فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم ولا النهي هي لا المطلوب بها اي ترك الفعل
وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب
بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا
او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
وفي شرح المصنف وكلم المجازات ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا
شك ان كلم المجازات لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم

ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للمكارم
يعني انه منهما بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده
ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء
من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين
نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان
الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتاه او اتيه
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى
نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير
حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى به عن الرابطة كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا
يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا
بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة
الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه
كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء ولو تؤثر في تغيير المعنى حيث خلصته

الاستقبال

الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضى
او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس
بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى رابطة
وهى الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما او لم
او لن الى غير ذلك كالتمنى والعرض فى جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء
فاحتاج الى الفاء ويجىء اذا التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية التى وقعت جزاء موضع
الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء
التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا
الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى ينجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى
اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا
انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا
لما تقدم وقصد السببية اى سببيته بما تقدم لم تقدر ان مع مضارع يؤخذ مما
تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما
بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه
فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع بعد تلك
الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك

الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب
باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لاجل دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اذا ذلك
السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل
المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو
ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر
تدخل النار فان العرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا
قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرء مرفوعا اي وليا
وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستئناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار الامر هكذا
في بعض النسخ وفي بعضها امثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون بها صيغهما وفي بعض الشروح انما قال امثال الامر
لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره
المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما
او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك
فليفرحوا فيمن قرء على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة
لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم

اي مثل

اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب حرف العلة لانه
لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
واغزوا ارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب
ضارب لم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع
رباعيا والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما
هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد
الساكن ضمة رفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل
في اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول و بالماضي المجهول من الرباعي
اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب لتبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس
بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي المعلوم
الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعده حرف المضارع ضمة اضرب مثال لما يكون بعده
كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد
لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه **فصل ما لم يسم فاعله** اي فعل
المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف
اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق في ... ان ... الفعل

الذی لم یذکر فاعله وکذلک صیغة المجهول الذی ربما حذف فاعله واقیم المفعول مقامه ماضیا عرفت صیغته دفعا للّبس

بان ضم اوله وکسر ماقبل آخره مثل ضُرِبَ دُحْرِجَ واعلم واختیر هذا النوع من

التغییر لان معناه غریب فاختیر له وزن غریب لم یوجد فی الاوزان لخروج الضمة الی

الکسرة ووزن فُعِل بالخروج من الکسرة الی الضمة وان کان غریبا یدل علی غرابة المعنی

ایضا لکن الخروج من الکسرة الی الضمة اثقل فلا ضرورة فی اختیاره بعد حصول

المقصود باخف منه ویضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا

یلتبس فی الدرج بالامر من ذلک الباب ویضم الثانی مع التاء مثل تُعُلِّم وتُجُوهِل وتُدُحْرِج

لئلا یلتبس بصیغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله

یضم الثالث والثانی ومعتل العین ای ما یکون عینه فقط معتلا لئلا یرد علیه مثل

طوی وروی من اللفیف فانه لا یعل عینه لئلا یفضی الی اجتماع اعلالین فی نحو وی

یطوی مثل الاصوب ان یقال معتل العین المنقلبة عینه الفا لئلا یرد علیه مثل عود

وصید انما خص معتل العین بالذکر من ماضیه لزیادة غموض واختلاف فی المبنی للمفعول

منه کما ذکر وبتبعیته ذکره معتل العین فی المبنی للمفعول من مضارعه ان لم یکن غیر ما ذکرنا

الافصح فیه قیل وبیع اصلهما قُوِل وبُیِع نقل الکسرة من العین الی ما قبلها بعد حذف حرکته

فصار بیع وقول فابدل واوا وقول یاء لسکونها وانکسار ماقبلها فصار قیل وجاء الاشمام

وهو فصیح فی نحو قیل وبیع وفی شرح الرضی حقیقة هذا الاشمام ان تنحو بکسرة فاء الفعل

نحو الضمة فتمیل الیاء الساکنة بعدها نحو الواو قلیلا اذ هی تابعة لحرکة ماقبلها هذا

مراد النحاة والقراء بالاشمام فی هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا کالاشمام حالة

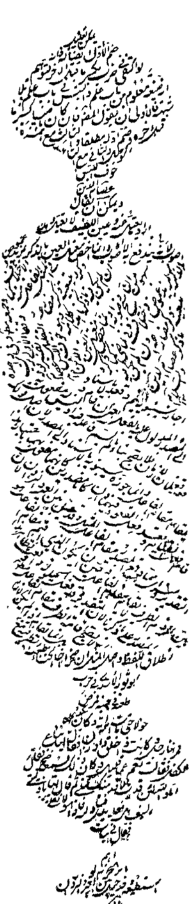
الوقف اعنی ضم الشفتین فقط مع کسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفریقین

وقال بعضهم هو ان تاتی بضمة خالصة بعدها یاء ساکنة وهذا ایضا غیر مشهور عندهم

والغرض من الاشمام الایذان بان الاصل الضم فی اوائل هذه الحروف وجاء الواو ایضا

علی ضعف فقیل قول وبوع بالاسکان بلا نقل وجعل الیاء واوا لسکونها وانضمام

ماقبلها



ما قبلها ومثل أي مثل باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي

المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد ففي مجيء

اللغات الثلاث فيهما اختير وانقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير وأقيم

إذ لا يجيء فيهما مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الأصل إذ أصلهما

استخير وأقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما إذا سكن ما قبلهما أن ينقل

حركتهما إليه ثم تقلب العين ياء إذا كانت واوا فيقال استخير وأقيم لغة واحدة وإن

كان أي الفعل الذي يريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه مضارعا ضم أوله و

هو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل

آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب

العين فيه ألفا إن كانت واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام

لتحركها حقيقة أو حكما وانفتاح ما قبلها

المتعدي وغير المتعدي

فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق أي على أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به

ويتوقف فهمه عليه فإن كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة

الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور والقيام والإسناد فيقال هذا الفعل صادر عن

الفاعل وقائم به ومسند إليه ولا يقال في الاصطلاح إنه متعلق به فإن المتعلق نسبة الفعل

إلى غير الفاعل فالحاصل أن فهم الفعل إن كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي

كضرب فإن فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله إلا بعد تعقله بخلاف

الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فإن فهم الفعل وتعقله بدون

هذه الأمور ممكن وغير المتعدي بخلافه أي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم أمر

غير الفاعل كقعد فإنه وإن كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة

الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا

إما بالهمزة نحو أذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا أو بالألف

بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين
ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فى ما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل
ثلثة كاعلم واُرى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين
الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما
الافعال الاخر وهى انبأ ونبّأ وخبّر واخبر وحدّث فليست اصلا فى التعدية الى الثلثة
بل تعديتها اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى
ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك
اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها
كمفعولى باب علمت فى جواز ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب**
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضى لتساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث
الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان
ان ما نشأ هذه الجملة عند حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا
قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن
وكذلك بواقى الافعال فتنصب هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند
والمسند اليه على انهما مفعولاها ومن خصائصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ
ولا يوجد فى غيره اى من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما اى احد مفعوليها لم يقتصر
على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او
الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد لان مضمونهما معا هو المفعول

في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا
فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا
تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت نقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم
الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غرا
ئك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول
الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي
الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك
فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي علمت
فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال
عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم
ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا
مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا
مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت
زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها
ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخير وقد يقع الالغاء فيها
اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم انه
ولست بكوم احسب ... وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو

نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جائني زيد احسب

وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب ولهذا قيد جوازه المنبئ عن

جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما

وانما خص هذا الالغاء الجائز بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه

ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها

لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او

بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت و

قبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثال

علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الخويه بالمقايسة ومثال

النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة

لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب

تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنا فمن حيث اللفظ

روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال و

التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق

لا مع الزوج لفقدانه ولا بدون زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق

ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان

كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة جزاها على الجملة المعلقة

نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما

ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ و

المعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب

انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو

اياك

اي ان ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا
يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان
يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره
اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا
ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر
الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان
النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول
به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وربما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لا
نقيضا وجدتني حملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على
رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول
الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر
خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر من
معانيها الاول هي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى
مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يبقى الا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى
اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت
يتعدى بها اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد [illegible] فظننت بمعنى اتهمت
من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا للوهم والوهم
نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير
حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت

بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة

اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن

لم يتعرض لعلم بمعنى ضالة مشتق من الشفة العليا ولوجد جدة ووجد بمعنى موجدة

ووجد وجدا اى استغنى وغضب وحزن لانها ليس بمعنى العلم والظن الا

الافعال الناقصة

انما سميت ناقصة لانها لا يتم لمرفوعها كالافعال

الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت

له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير

الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها

خارج عنها فيخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من

الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع

له فى الافعال الناقصة لانها مع اشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل

والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها وضعت وجعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال

صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل

منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة اليها هو موضوع له والصفة خارجة

عنه فيخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة

الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات

بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت

عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة

اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد

وغدا وراح ومازال ومانفك وما فتئ بالهمزة ومفتا بالياء ومابرح ومادام وليس ولم

يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى

عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما

تقول

وضع لتقرير الفاعل على ان يكون تقرير الفاعل تمام

تقول تمّ التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا
وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها
اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي
لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما
انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك بغيا ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء
ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة
اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد من الموضع الذي استعملتها العرب فيه
خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ
والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني
اثره المرتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب
عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي
هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا
اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول
به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت
خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق
او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى
صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل
عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن
فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان
يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا لها مفسرا
للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع

ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير
حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة المقدرة وكائن وكقوله
تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله
تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان
زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير
ناقصة استيفاء لجميع معانيها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما
واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى البلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل
آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة
تستحيل مودة وقال فبالك من نعمى تحول ابؤسا واصبح وامسى واضحى تقترن مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الاصول وهاهنا مثل اصبح زيد ذاكرا ثم امسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو ذكر زيد
بالصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد
غنيا اي صار وليس المراد انه صار غنيا في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة
بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات تقترن مضمون
الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل
زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت بمكان
كذا وبت ... لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعلا في حكم العدم ولذلك
لم يذكرهما تامتين فصلهما عن الافعال الثلثة السابقة ... وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض ... وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا
اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط
المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان

الى

الوجه الثالث انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها
آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تام وما برح بمعنى من برح اي زال منه البارحة
الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي
تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من
المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت
يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابلية صلاحية
الامارة وانما دلت على الاستمرار لان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت
ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها

وما دام للتوقيت اي لتعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرفا
زمانيا له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير وتقدير الزمان قبله فلا بد هناك من جملة كلام يفيد فائدة تامة
والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اي من اجل انه للتوقيت او بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير
مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام
لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف افعال المصدرة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن
وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا وا لك بقيه.

تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله
مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس
فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرر
عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها
عليها نحو كم كان مالك وتأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي
الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم
وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها
تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على
المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في
اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه
يقتضي الصدر اما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه
من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة المتقدم ثم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار
بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض لان التفاعل ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين
في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج
والجرمي على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه
والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم مفعول الفعل عليه وبين
الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب

على المضاف بجعلها في اوله مما ء النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الجلاف فيها

من ابن كيسان **افعال المقاربة** ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة

على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوبة على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو

رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به

فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك

ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا

اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل

فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمه بقرب حصوله

او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر

بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه

فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم

بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى

طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق

الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهي ونحو

ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاء

في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على حد استعماله

عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية

تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسمه وان يخرج في

محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى

حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم

وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه

على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج

الخروج

الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع في المضارع مع ان ولم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على
هذا ناقصة وقال الكوفيون ان يفعل في الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا ففي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب فنقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد
بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة فان فيقتصر على المرفوع من غير قصد
اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة فههنا احتمال اخر
وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد
فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني
كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين
ناقصة وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد
فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد
زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن
دنو خبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره
فعل مضارع لتدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لان ان
على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما يحذف
ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فاذا كان كل واحد منهما

مشابهًا للآخر واعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد
كالافعال اي كسائر الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا
كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى فما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى لتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله
لم اجد فلو كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيّره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان
قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
ذي الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
اعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره
عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها وقيل
يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير
النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل
على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي
الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاهم بمجرد ذلك ما لم يثبت عن الاولى
وقد عرفت وجه القدح فيما تمسكوا عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل دنوا اخذا في الشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يطفق
كعلم يعلم طفقا وطفوقا وتدغم طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب

يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه
الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق
زيد واخذ زيد او كرب يفعل وجعل يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك
بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال تارة يستعمل
استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء **فعل التعجب** ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى
كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وواها له لكن ينتقض الحد بمثل قاتله الله
من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بل تستعمل لذلك بعد الوضع اي المراد ما وضع لانشاء
التعجب بحسب لا يستعمل في غيره وما ذكر من موارد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء
وله اي لفعل التعجب لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي
تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به لنظم ان يكونا
في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرف فيهما فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وثابت
وفي بعض النسخ وهما اي فعلا التعجب غير متصرف فيهما مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه فعل التفضيل لمشابهتهما اياه من حيث ان كلا منهما للمبالغة
والتاكيد كذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهاه لطا او ما امقته
الكذب فيتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه بان يكون ثلاثيا او زائدا فيه او
ثلاثيا مجردا مما فيه لون وعيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بناء
من فعل لا يمتنع بنائهما منه وجعل المصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا ينصرف

فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول
او الجار والمجرور على الفعل و تاخير اي تاخير جائز فيما عداها كتاخير الفعل عنهما
وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان التقديم الشيء يستلزم تاخير غيره
وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما
هو للتاكيد لا للتاسيس على ان واحدا منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد لا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو
ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتدا اي مبتدأ على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف في بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه
ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء
ما استفهامية مبتدأ ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان
جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك
ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا
فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لانه
الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس

لانه ضمير عند سيبويه وافعل الا ان الفاعل واحد ليس الا وبزيد مجروره مفعول عند
الاخفش الحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية
اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صير ذا حسن والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في فعل ضمير هو فاعل اي الحسن انت بزيد
او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان الحسن امر لكل احد
بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص **افعال المدح و**
الذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما
في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفا وكسر العين وهي الاصل والثانية
فعل باسكان مع فتح الفا والثالثة اسكان العين مع كسر الفا والرابعة كسر الفا اتباعا
للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفا واسكان
العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون فاعلهما معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم
الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او
ضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت ومميزها بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل
فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون
الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة فلان هي مخصوص اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات

وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام هي مخصوص وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او
الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب وقد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتداء وما قبله اي الجملة الواقعة قبله
غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد
مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما
مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما
قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة
وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا
وفي الافراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند
وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند و
بئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما
وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص
اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم
وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي
من افعال المدح والذم حبذا في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اذا صار
محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا

عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
لجري مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
ويعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص
نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده
اي بعد مخصوصه تمييز او حال لهما وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا
رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا
هند امراة والعامل في التمييز او الحال اما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد
لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمام مدح الراكب
حال من الفاعل لا عن المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على
معنى حاصل في غيرها متعقلا بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث
يصلح لان يحكم عليه وبه بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل انه
دل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه
بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع
للافضاء بفعل اي ايصال فان معنى الافضاء الوصول ولما عديا بالى صار معناه الايصال
او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما
صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها
تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او
لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على
سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما

باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث في جملة الآخر

ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر

نظر مع وواو القسم وباءه وتاءه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا و

حاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلاثة الاواخر في

يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم

الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها

الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان

نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتداء صحة

ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي

ويجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول

في موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانه لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي

هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض علامته صحة وضع

بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه

مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل

جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في موجب ايضا مستدلين

بقولهم قد كان من مطر وشبهه مما يتوهم فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه

مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض وللتبيين اي قد كان

بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب

بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن وكما

في المكان نحو خرجت الى السوق او في الزمان نحو صمت الصيام الى الليل وغيرهما نحو

قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى

ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية
مع كثير او لم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب ولوقوعها
بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى اشعار بعض
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه وفى اساوة للظرفية اى
لظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز ومجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة
لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد والمبالغة فيه بقيد لصوق مرورك بزيد
اى بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اى استعانة الفاعل بالاسم للفعل عنه بمجروره نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه بمعنى مصاحبة السرج
واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا
فان الالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة
شئ اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل فعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهبت بمصدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختص بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى
الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها
بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم ولا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد
براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع
فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده
اى حسبك زيد كفى الله شهيدا والقى يده وكان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد

والالم

واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس وللتعليل اي
لبيان علة الشيء هنا نحو ضربت للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع
القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم و
بمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال
لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما
ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلولها لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكرنا لتقليل اصلها
ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي
فعل رب بمعنى الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل غالبا
في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر
مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا ورجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين
في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة
اي المانعة عن العمل فتدخل بعده على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما
زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها
اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام
فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها

حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا
يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله وغيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله
او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها
باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها
عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وبتخصيصها ببعض المظهر وحصر منه ما هو اصل في
باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مط وعلى اسم الله
تعالى خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما
يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على
المظهر قد تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا
تختص باسم الله خاصة نحو بالله والرحمن لافعلن كذا فهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور
كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان
يقال الباء يوجد مع الاختصاص و بدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير
السؤال باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او
فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في
المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا

يتلقى

تقتضي الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد فيحذف جوابه نحو

القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم وتقدم

اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه

عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا

للقسم بحسب المعنى لكن بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا

فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شئ وتعديه عن شئ اخر وذلك اما

بزوال العين الشئ الثاني وحصولها الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد

او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين

وعلى للاستعلاء اي استعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان

اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني

ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله

شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى مثل

نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف

بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد

يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه جاز ذلك مطلقا

الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فيهما للابتداء في الزمان

الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدء زمان الفعل المثبت والمنفي هو

ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا او

ما رايتها منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبدء

زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء

اي وفيهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر

حاضرا او بعضه بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي غير حاد [illegible] فالمراد بيع

زمان الفعل ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او مذ يومنا اي جميع ما
انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد لم يمتد
زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل فالمثال الاول
كونهما كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن
بتقدير المضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي
لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة فلهذا
ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد وان انتصب تكون
افعالا **الحروف المشبهة بالفعل** وجه شبهها بها اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها
معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت فكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستا لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي
جمعي القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها
ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن ليت ولعل واخرتهما لكونهما
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة عليها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه
قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكسها فانها على حذف المضاف بان يقتضي عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم
كلاما وهي لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكان الغاء الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع

في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ يلحقها ماء الكافة على الافعال

لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة

لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم اوزنها اذا قلت

زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها

باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور

وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي

في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه في موضع الجملة نحو

ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان معمول القول لا يكون الا جملة

نحو قال زيد ان عمروا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا

جملة نحو جاء الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم

لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر

لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدأة نحو عندي انك فاضل لوجوب

كون المبتدأ مفردا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو عجبني اشتهار انك عالم لوجوب

كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما

بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق لطلقت

وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول

لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان معاذ لك عمتك اي لولا زعمت ان معاذلك ولولا

انك ضربتني صدقت منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل

لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك

فان جاز في موضع المقدم ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران والكسر في

ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير ... جملة اما معها

مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا ارمه

وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من تكريمه جزاءه اي ان كرمه او
اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر
المبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها
معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت كنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترض ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يجذم قفاه ولهازمه اي هنتان يا كل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان نابتتان
في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا
وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد في
كثير من النسخ من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة
او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله
لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات
فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى
المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك
ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم فائدتها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة كونه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد
العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال ان
مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح برفع
المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها
بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان

المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو

لفظا او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله الخبر

ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك

ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون

العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء

فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم

لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى الخبر فان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر

مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب

واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فجواز العطف على محل اسم ان قبل مضى

الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان

فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان في مثل

انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان

في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز

العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل

دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز

اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد لكن

عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم

بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان المكسورة لا

يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى هى للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى

هى ايضا للتاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمنزلة المفرد فلا يجتمع

معها ما هو للتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة

على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم

على اسمها اذا فصل بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا و دخلت

على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول

اللام بهذه الصور لانه فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام

وهم كرهوا ذلك وقدموا ان وفصلوا بينهما ولم يعكسوا ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل

دخول اللام في لكن على اسمها وخبرها وعلى ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة

لكن لا توافق اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر

ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها

بعد التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض جهة

مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل

ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق

بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب

ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا

خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول

الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من فعل

التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها

عليهما فاذا فات ذلك فالمشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية

للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا

للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل

الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها

على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك

عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند

التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا والسبب في تقديره انه مشابهة

المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها
في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم
يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وفي ذلك غير
جائز ضعفه واضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير
الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف
المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون في العمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في
المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت
اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال
المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في
المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير
معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سئلتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها
مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس الا ما سعى
وان عسى ان يكون قد اقترب البين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف
كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد
ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون الا يرجع اليهم ولزوم
لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان
عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف

براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عند التركيب مذهب الخليل انها مركبة

من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم

انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن

حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى

على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الاصح لخروجها عن المشابهة

لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملها فلذ

ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح اعرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان

مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث

الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة قال الكوفيون

هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة

الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا

واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد

من الكلام المقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من

الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمروا لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين

نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه

فاللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن

عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة

لفظا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه

في بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز

اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا و

يجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية

وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اى لانشائه فتدخل على الممكن

نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو الا ليت الشباب كنا يعود فاخبره بما فعل

المشيب واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه

قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه ثابتا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية

بمعنى ليت اجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت

ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي

يقول معناه ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب

على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها

راجعة ولعل للترجي اى لا نشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف

كقوله تعالى لعلكم تفلحون لعل الساعة قريب واللغة الغالبة هو الاول وشذ الجر بها اى

بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل

ابي المغوار منك قريب وقد داع يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال

المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه

او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل

مراد المصنف بما ذكره من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة

والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه وحروف

العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف

الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة

وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها

عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني

زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط لما قبلها

وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة

لئن ذلك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب

ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كان في او واما

وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني

زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر

فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها

بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء

للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب مطلقا

بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم

فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي

المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف

من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة اي المعطوف او ضعفا

فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح

لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع

اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبيا وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى

بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى

جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب

الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان

يتعلق الموت ولا بغير الانبيا ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبيا وان كان موت الانبيا

بحسب الخارج في اثناء سائر الناس فهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج

على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك فمع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج

حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء

كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى

الصباح

المصباح فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك ستعملت حتى الجارة في
المعنيين جميعًا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي جزء الاخير فان الاصل حتى ان تكون
جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة
عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها
في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل
واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعند الحاجب له ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة
او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة
للحمل الامر من اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الامر مبهما اي غير معين
عند المتكلم ولا يتوهم انه في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا الكل من الامرين
لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد
المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة
بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين وفي المستوي الاخر بعي همزة اي
همزة الاستفهام بعد ثبوت عدم اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب
ومن ثمة اي ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام
لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا التركيب حسن فصيح وان زيدا
رايت ام عمرا احسن وافصح ويكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن
احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة الشريفية نه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف
وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام
عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه للنزول عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة عنه هنا مناسب لان ما كان
حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب نحو ما ذكر

سيبويه ايضا من ثمه اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين

اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين

بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما

عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك

او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالشائبة

ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه

باعتبار كل واحدة منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخفى عن سماجة

ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله

لم يجز وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام

المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل

قولك انها الابل ام شاة اي ان القطيعة التي اراها الابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست

بابل اعرضت عن هذا الحكم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك

ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وتقصد

الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازم مع

اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف

عليه ولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من

اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو

يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن يجب نحو جاءني

زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل

المعطوف عليه ايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم

ايراد عاطفتين معا ويكون احديهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على

المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن

الثلث ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن
هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف و
المعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء منه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات ليصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو
اى بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع
منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني
زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه
الى المعطوف اى بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه اذ الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت
عنه او المجيء منفي عنه ولكن للاستدراك وهي غير مستعملة بدون نفي فان كانت لعطف المفرد
على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفي عن الاول فيكون لا نقيضة لنفي الحكم
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي
نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى
كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه** الا واما وهما يصدرها
الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سمي حروف التنبيه
نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على
اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتم معانيها الا

بها غيرها اوها ... وهي ... **حروف النداء** يا

اعني ايا استعمالا ... تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي

بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب كانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل

فيه المتوسط ايضا لان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله

كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له

مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير و

ان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها

بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي

في جواب قام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب لم

يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى

ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها

تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد

يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير

الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله ايجابا

سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي

قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى

الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب

كما تقول في جواب قام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة

استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا ذكر

ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اي لا تستعمل

الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به

الا والي في الله لعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري و اجل وجير بالكسر و

الفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك [illegible] وان

للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا

نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله

تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل

للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيء بها في هذين

الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر **حروف الزيادة**

وانما سميت هذه الحروف زائدة لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة و

معنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها

فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية

والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها

افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او

غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام

الفصحاء ولاسيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن واللام

والباء فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي

نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايته وقلت زيادة ان مع ما المصدرية نحو

ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام

زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير

وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها

مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع

اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع

اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو [illegible]

من البشر احدا اما الكون تلك لن ذكوران مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض

حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي

كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين

قضيت وقيل فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو

العاطفة بعد نفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا

الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك اى ان

تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في

زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك في صورة

نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى في

بئر حور والحور الهلكة جمع حاير اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام

تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير

اى فهي لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول

قطع رزقه اى مات وان وهي اى ان مختصة بما في معنى القول اى بفعل متقرر في معنى

القول نقررا المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما

ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول

مؤد معناه نحو قوله تعالى ونادينا ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير لمفعول

ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان

أئت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت

وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا تفسير للضمير

في به في امرتني بمعنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تعالى ما امرتني لانه مفعول لصريح القول

وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى ام موسى ان اقذفيه

فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لا وحينا حروف

المصدرية ما وان المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة المشددة فالاولان اى ما و
ان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية وتجعلانها
فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء و
هو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية
انما هو عند سيبويه وجوّز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة
للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية و
معنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر
خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى
اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا **حروف**
التحضيض هلّا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل
وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه معناه اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على
ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا
يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك
فى الماضى ما يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد ويسمى بهما لجمعهما فان هذه الحروف اذا دخلت على الماضى
او على المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى
الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن
يتوقع كوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت
الصلوة ففيها اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق

ولا يقع بعد كلمات التحضيض الا الفعل لان
التحضيض فى الاسم محال فان رايت بعد
كلمات التحضيض اسما فاعلم انه مفعول
مضمر او اسم ظاهر بمعنى ذلك الفعل كقولك
ولا زيدا اى لولا ضربت زيدا الخ

التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع المجرد من
ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري
بت ساهرا وحرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما
على احد انواع الكلام كما مر تدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد
قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان
الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على
اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما
جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى على الانسان فلما كان اصلها
قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف
المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف
باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب
زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب
زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك
زيدا وهو غير مستحسن مثل هل ضعيف في الاستفهام فلا يجوز فعلها بخلاف الهمزة
فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد
الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي الاصل في باب
الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في
صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر
بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول

قوله والهمزة اعم تصرفا
لان الهمزة اخف لانها على
حرف واحد ولهذا قال
سيبويه والهمزة هو الاصل
في الاستفهام م

ازيدا

اثم اذا ما وقع واضر كان واو مو كان بادخال الهمزة عليه ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف فيها

حروف الشرط ان ولو واما

لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك فان اكرمتني اكرمك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذا لو للماضي على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه اوضح ههنا ليدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم منه انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاؤه بما نسب المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور هو بيان سببية احد انتفائين للآخر في الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصد

اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي لها استعماله باللت هو ان يقصد

بيان استمرار شيء بربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته

لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام

الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى

ان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد لو تملكون انتم

فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد

فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا

وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل بعد من حذف

الفعل وحده ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها

انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية

هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق

اي في موضع ملتو ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل

المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا

يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان

لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو

عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء

منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن

اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع

ذلك الاسم الجامد خبر التعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو

ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا

تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف زمان

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي

اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه
يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في
الجواب كان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما
وغير مجزوم وهو محال اذا ما معنى فهو جواب للقسم لكونه متقدما عليه وللشرط ايضا
لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم تأتني مثال
للماضي معنى لاكرمنك فان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غير
اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتني آتك هذا على المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير
الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الجواز
اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا اتيتك انما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول للاشارة الى اشتراط الماضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على
تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط و
جواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه
ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه فان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي
تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير
تقدم اللفين على نشريهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالملفوظ به و
مقدره كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون لكونه مبنيا ولا يخرجوا وكذا

قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فاشير ما

وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة

الاسمية لو وقعت جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر

نحو جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه واجمله في

الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء للاستيناف من غير ان

يتقدمها نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وحتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد

يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على

الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة

هيهنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات

ويردون اليه المتشابهات والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببيته

الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها

الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها وحيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها

سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم

الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك

الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب ابو سيبويه لا ما خاصية جواز

التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل وهو قول المبرد وهو اي ما وقع بينها وبين فائها

معمول الشرط المحذوف مطلقا اي معموليته مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم

وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء

فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام

مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما

يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد

منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا

القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل ان القائل المازني ان كان ما

يتوسط بين اما وفائها جايز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور

فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى وان لم يكن

جايز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا

منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط

معمولا للشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان

يكون فجعل لاما قوة دفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا

كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب

الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما

والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتدا كما كان اولا وعلى المذهب

الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط

فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر

زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل

المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب

المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فتوجيه غير

ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب

وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب

مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفائها

منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها **حرف الردع كلا** انه ردع هو الزجر

والمنع تقول للشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا له اى ليس الامر كما تقول وقد

يجيئ بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجابة الى

ذلك وقد جاء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة ... تعالى كلا

ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا
الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانه يردع المخاطب عما يقول لتحقيق الضد
لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق
مضمون الجملة كالمقصود بان فينبغي ان يجرد ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر اعلاما بتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة لتجد فيما ان الاسم
اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما
لحقته وبحركة تلك على اعرابها ولينه لانها كالحرف الاخير لما تلحقه فان كان اي المسند اليه
اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او
فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والاثبات وهذه المسألة قد تقدمت
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام
تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل
الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات
مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا
علامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على حال
الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف
ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل عن الكل او
يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما **التنوين** في الاصل مصدر نونته
اي ادخلت نونا فسمي ما به ينون اي النون تنوينا اشعارا بحدوثه وتجدده لما في
المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وفي الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها
فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة لنون من لدن ولم يكن و

امثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى اخر الكلمة فان هذا واخر تلك الكلمات توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل ليخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الاخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معنا في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابرهيم فللتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الاخر كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا لحينئذ وساعتئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد والمقابلة وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعـ

لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين
ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه الترنم وهو ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد
من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف
والكلمات التي تقع في اثنائها جائزا بل واقعا كما تشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني
بل انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل تفهيم
المعاني وهو اما ان يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع
حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق
الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال الحروف الاطلاق
بها كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا
البيت بالياء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين
واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت
مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت بها كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه
الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت
بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى
هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق
هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يخصه
واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض
الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني
فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع لمعنى
تسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل وبحث اي التنوين

وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد
بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه اذا كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في
جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا يحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل
هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية
نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو
اضربنان فانها يكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية يختص اي نون التاكيد بالفعل
المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه
النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن لا فائدة الخلو عن الطلب وانما جاز
قليلا لتشبيهه بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم
محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه
بما يتصل به وهو النون بعد حصول الاحتمال وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما
تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد وا تاكيد [illegible] ايضا

لئلا ينتقض المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت وثقيلة
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى ولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم
يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل
على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ولثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما
قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا
كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل
التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان
واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد
اضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع قبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا يدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير
حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف
ليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث
مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني
يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون
بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين
اما مع الضمير البارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا واخشوا وارموا والواحد المؤنث
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما
حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما

حذف في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها

مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة

تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو

نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الالف التثنية نحو

اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا وضمة

اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل

ترين في هل ترى كما يقال ترايْن هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما

يفتح مع المتصل وهل ترون في مثل هل ترون باسقاط نون الجمع الجازم نون التأكيد

ضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه بارز بضمة لاجل النون وتصل ترين في فصل

هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري الناس هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل

النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي وبضمة قبل اغزون برد الواو

المحذوفة كما برد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما

قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كاغزي

القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تقريرها الواقع في كتب التصريف بعضها

لما هو مع الضمير البارز كالمتصل وبعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل

وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف

للساكن اي لالتقاء الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين

كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف

النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها

والا كان لو احد ان يقال لا تهن الفقير بالكسر ولم يحركوها كما تحرك الـ[illegible] ويفرقا

بينهما وانما لم يعكس حطا لرتبته ما يدخل الفعل عن رتبة ما يدخل

الاسم اصلا والفعل فرعا وبحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحصب

تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا

الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت

عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لا

لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على

ما ليس بلازم وفي المخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها

بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف في نحو

اصبت خيرا واصابني خير واختم لي بالخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة

شرنا ضررا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة

الى اداء عبوديتك على نهج الاستقامة فنحصل على من كلمة شفاعته في جوار قائم الفضل الابدية

وعن مضرة استقام الجحيم لانه شافيه وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة اتباعه

فلنستراح من كد الانتهاض لتعلم هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير

عبد الرحمن الجامي عليه ما عليه في وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض و

الاعراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم في سلك شهور سبع وتسعين

وثمانمائة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين